المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/٣/٢٠م الموافق ٢٧ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ العدد ٢٧٧ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ليبرمان: التحدي الرئيس الماثل أمام إسرائيل هو تشخيص ملامح البدائل المحتملة للنظام السوري الحالي!

صفحـ(٣)ـة

منافسة شديدة بين ليفني وموفاز على رئاسة "كاديما»

صفحـ(٧)ـة

باراك: أي مواجهة مع إيران نووية ستكون معقدة أكثر من كبحها الآن!

مصادر سياسية إسرائيلية: واشنطن تحاول دق إسفين بين رئيس الحكومة والرأي العام الإسرائيلي بشأن شن هجوم عسكري على إيران

دعا وزير الدفاع الإسـرائيلي إيهود باراك إلى إبداء قدر كبير من الحساسـية إزاء الانتخابات الرئاسـية الأميركيـة لدى الحديث عن هجوم عسـكري محتمل ضد إيران، وقال إن نظام الرئيس السوري بشار الأسد موجود فـي مرحلة نزيف وضعـف متواصلين، فيما طالبه عضو الكنيسـت شـاؤول موفـاز بالتوقف عن الثرثرة في الموضوع الإيراني، مؤكدًا أن باراك ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لا يتحليان بالمسؤولية.

وأشـار باراك، الذي كان يتحدث في اجتماع للجنة الخارجية والأمـن التابعة للكنيسـت أمس الاثنين، إلى أن «العلاقات الأمنية والتعاون الإستراتيجي بين إسـرائيل والولايات المتحدة هما في الفترة الحالية في أعلى وأعمق المستويات التي شهدناها في تاريخ العلاقات بين الدولتين».

وأردف أن «لهـذه الحقيقـة تأثيـرا واضحا وفوريا على أمن إسـرائيل وعلى أفق مسـتقبلها ومكانتها في الحلبـة الدوليـة... وعلى إسـرائيل أن تزيد من حساسـيتها ووعيها وإنصاتها للمطالب النابعة من الواقع في الولايات المتحدة (أي الانتخابات الرئاسية) وانتهاج سياسة تعزيز وتقوية العلاقات الخاصة بين الدولتين».

وأضاف أن «خبراء كثيرين فـي العالم يقدرون أنه في حال الامتناع عن شـن عملية (عسكرية) ستكون إيران نووية بالتأكيد، وأن أي مواجهة مع إيران نووية ستكون معقدة وخطيرة ودموية أكثر من إيقافها عن مواصلة تطوير برنامجها النووي الآن».

وقال باراك إنه «يحظر أن تكون بحوزة إيران قدرات نووية عسكرية ونحن نطلب ذلك من دول صديقة لنا، وهذا هو موقفها، وهذا ما نقوله نحن وحلفاؤنا ونحن نقصد تحقيق ما نقول».

وأضـاف أنه «في العالم بما في ذلك الإدارة الحالية فـي الولايات المتحـدة، يدركون ويوافقـون على أن

مناورة ايرانية قرب مضيق هرمز.

إسـرائيل تنظر إلـى التهديد بشـكل مختلف، وأنه في نهاية المطاف إسرائيل هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمستقبلها وأمنها ومصيرها».

وتطرق باراك إلى الأوضاع في سـورية على خلفية أنبـاء حول اشـتباكات مسـلحة بين قـوات الجيش السـوري والمتمردين فـي العاصمة دمشـق أمس، فقال إن «نظام الأسـد موجود في عملية متواصلة من النزيـف والضعف، وأحداث هذا الصباح في دمشـق تؤكد ذلك».

وأضاف أن «النظام السوري يسعى إلى الحفاظ على علاقة مع روسـيا كسـند وحاجز أمـام خطوات فعالة من جانب المجتمع الدولي، وشـهدنا مؤخرا محاولات من جانب حـزب اللـه لتنفيذ عمليات ضـد أهداف إسرائيلية في خارج البلاد وتم إحباطها لكن حزب الله سيستمر في هذه المحاولات في المستقبل».

من جانبه وجه رئيس لجنة الخارجية والأمن شاؤول موفاز انتقادات شديدة لباراك وقال له خلال اجتماع اللجنـة «أوقفوا الثرثرة في الموضـوع الإيراني، أنت ورئيس الحكومـة تتصرفان بانعدام مسـؤولية في منابر إعلامية».

وأضاف موفاز أن «تقديرات رئيس الموسـاد (تامير بـاردو) مختلفـة عما تسـتعرضانه أمـام الجمهور، وبسـببكما يحللون في الصحف الآن مسارات تحليق» طائرات حربية إسرائيلية لدى قيامها بمهاجمة إيران.

واتهمـت مصادر سياسـية رفيعة المسـتوى في القـدس الإدارة الأميركية بمحاولة دق إسـفين بين رئيـس الحكومة بنيامين نتنياهـو والرأي العام في إسـرائيل بشـأن موضوع شن هجوم عسـكري على المنشـآت النووية في إيران. وجـاءت اتهامات هذه المصـادر في إثر قيـام صحيفة «نيويـورك تايمز» ووكالة أسوشـيتد برس للأنبـاء أول من أمس (الأحد) بنشر نبأ فحواه أن جهاز الموسـاد الإسرائيلي يقدّر بـأن نظام آيـات الله في طهران لم يتخـذ بعد قراراً حاسماً يقضي بإنتاج قنبلة نووية.

وقالت هذه المصادر لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إن تسـريب هذا النبأ يشـكل جزءاً من المعركة التي تخوضها إدارة الرئيس باراك أوباما في الوقت الحالي، والرامية إلى منع إسرائيل من شن هجوم عسكري على إيران، وأكدت أن الهدف من تسريبه هو إحراج رئيس الحكومة ووزير الدفاع إيهود بـاراك اللذين ما انفكا يعلنان صباح مسـاء أن إيران قطعت شوطاً كبيراً في طريق إنتاج القنبلة النووية ولذا يجب كبحها فوراً.

وأضـاف أحـد هـذه المصـادر أن محاولـة عرض موقف جهاز الموسـاد على أنـه يتعارض مع موقف الحكومـة الإسـرائيلية لا تعكس الواقـع الحقيقي، ذلـك بأن الحكومة الإسـرائيلية تعتقد هي أيضاً أن الزعيـم الروحي الإيراني علـي خامنئي لم يتخذ بعد قراراً حاسـماً يقضي بإنتاج قنبلة نووية. وأشـار إلى أن الخلاف الناشب بين إسـرائيل والإدارة الأميركية في هذا الشـأن يتعلق بالخطوط الحمر بالنسـبة إلى كل منهما، فالولايات المتحدة تعتقد أن اتخاذ نظام طهران قراراً يقضي بإنتاج قنبلة نووية يشـكل خطاً أحمر بالنسـبة إليها، بينما تعتقد إسرائيل أن إيران اجتازت الخط الأحمر (المتمثل في امتلاكها ما يكفي من مواد لصنع سـلاح نووي) ويجب منذ الآن سـلبها القدرة على اتخاذ قرار إنتاج قنبلة نووية.

وعلى ما يبدو فإن تسـريب النبـأ المتعلق بموقف جهاز الموسـاد جاء عقب الخطـاب الذي ألقاه رئيس الحكومة في الكنيسـت يوم الأربعاء الفائت، وشـدد في سياقه على أن إسرائيل لا تنوي أن تترك مصيرها في يد الآخرين حتى لو كانوا من أعز أصدقائها، وعلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق مناحيم بيغن اتخذ القرار بشـأن تدمير المفاعل النووي في العراق في سـنة ١٩٨١ مـن دون أن يحظى بتأييـد الولايات المتحدة. وقد رأى المسـؤولون في الولايات المتحدة وجهات كثيرة في الأسرة الدولية أن الهدف من هذا الخطاب هو تهيئة الرأي العام في إسرائيل لاحتمال شن هجوم عسكري على إيران.

الناطق العسكري الإسرائيلي يحظر عرض فيلم «سلطة القانون» أمام الجنود!

حظر الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي مؤخرًا عرض الفيلم الوثائقي «سلطة القانون» للمخرج الإسـرائيلي رعنـان ألكسـندروفيتش أمـام الجنود الذين يعملون في المحاكم العسـكرية الإسرائيلية.

وذكرت صحيفة «هآرتس» التي نشـرت النبأ أن الناطق بلسان الجيش سـبق أن رفض أيضًا السـماح لمندوبيـن مـن النيابة العسـكرية بالاشـتراك في حلقات نقاش حول الفيلم في مؤسسات أكاديمية. كما أن مكتبه رفض تزويد مراسل الصحيفة بأي معلومات حول مبررات هذا الرفض، مكتفيًا بالقول إن الجيش الإسـرائيلي لا يعلـن على رؤوس الأشـهاد ما هـي الدوافع الواقفة من وراء القرارات التي يتخذها.

تجدر الإشـارة إلى أن فيلم «سـلطة القانون» يتنـاول أساسًـا موضوع المحاكم العسـكرية الإسـرائيلية فـي المناطق المحتلـة من خلال شـهادات أدلى بها قضاة ومدعون عسكريون سـابقون، وخبـراء قانونيون، وهم يجلسـون أمـام المخـرج وراء طاولة مع خلفية لمشـاهد أرشـيفية تعـرض فلسـطينيين فـي مواقع ووضعيات وأحداث تتناسـب مع القضايا التي عرضها الفيلـم، محاولاً أن يوضح دورها الخفي والمؤثر من وراء الأحداث التي مرت في حقبات الاحتلال المختلفة، حيث يرى المخرج أن دورها تمثل في إضفاء الشـرعية على أعمال الاحتلال وممارساته.

وحاز هـذا الفيلـم على جائـزة أفضل فيلم وثائقي فـي مهرجان القدس للأفلام في العام ٢٠١١، وعلـى جائـزة لجنـة التحكيـم للأفلام الوثائقية في المسـابقة الدولية في مهرجان «سان دانس» الأميركي في شباط ٢٠١٢.

وكان مخرج الفيلم قد أدلى بمقابلة مطولة إلى «المشهد الإسرائيلي» نشرت في العدد الفائت، أكد في سياقها أن «سلطة القانون» يعتبر مكملا لفيلم سابق قام بإنجازه قبل عشرة أعوام اسمه «الرحلـة الداخلية» وتناول أيضا قضية الصراع الإسـرائيلي- الفلسـطيني بصـورة مختلفة، حيـث صور خـلال رحلة قام بها فلسـطينيون إلى داخل إسـرائيل بعـد أن تمكنوا في حينه من نيل تصاريح زيـارة، وحاول أن يعرض عبره صورة مختلفة أمام المشـاهد الإسـرائيلي عن فلسـطينيين يزورون البلاد بصفتهم سـياحًا لكنهم فعليا ليسوا كذلك وإنما هم موجودون في أرضهم. وتضمـن الفيلم أطفالا حافظ على علاقة طيبة مـع عائلاتهم وعلم بعد عدة أعوام أن قسـما من هؤلاء الأطفال الذين أصبحوا في سـن ١٦ عامًا اعتقلوا، وقام للمرة الأولى بزيارة إلى المحكمة عسكرية لمرافقتهم.

وأضـاف: «لقـد عرفـت الضفـة الغربية في السابق عندما كنت جنديا، لكن حين دخلت إلى محكمة عسكرية وحضرت قسما كبيرا من هذه الجلسات على مدار عام واحد تعززت لديّ الرغبة في إنتـاج فيلم يعرض للمجتمع الإسـرائيلي هذا النظـام القضائـي الذي يعمـل بموجب قانـون الاحتلال، وشـعرت أيضا أنـه من خلال النظر إلى هذا الجانب فإن الجمهور الإسرائيلي ربمـا سـيفهم الصـراع الداخلـي القائم بين محاولته العيش في دولة ذات سـيادة وقانون وديمقراطية ومسـاواة وبين وجود أيديولوجيا تقف وراء سياسـة الاحتلال المسـتمر منذ ٤٥ عامـا، وبرأيي فـإن هذين الأمريـن لا يمكن أن يسيرا معا، ويتسـبب التناقض بينهما بمزيد من حالات التوتر والعبث».

كلمة في البداية

عن إشارات التشكيك بشأن استمرار تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) في العرض الذي قدمناه على صفحات «المشـهد الإسرائيلي» قبل نحو شهر لكتاب «إسرائيل: مسـتقبل يكتنفه الشك» أشـرنا إلى أن مؤلفيه، وهما الباحثان البلجيكيان ريشار لاوف وأوليفييه بوروكوفيتس، عمدا إلى اقتراح ثمانية مقاييس (مؤشـرات) مختلفة بغية إخضاع مسألة إمكان بقاء إسرائيل ككيان سياسي على المدى البعيد إلى الفحص والتمحيص.

وبعـد تفحص هذه المقاييس كلها وما تنطوي عليه من إحالات بيّنة خلص كلاهما إلى اسـتنتاج مثير فحواه أن وجود إسرائيل في الشرق الأوسط سيكون عرضة للزوال إذا لم يتصرف زعماؤها بحنكة وذكاء إزاء التطورات الخارجية والداخلية المتعلقة بهذا الوجود.

وبموجب المقياس الخامس منها توقع المؤلفان، اللذان لا بُد من التنويه بأنهما عكفا على إنجاز هذا الكتاب من منطلق الحرص على مستقبل إسرائيل وبقائها وعلى دفع «حل الدولتين» قدمًا لاعتقادهما بأن ضمان هذا البقاء كامن فيه، أن يشهد التأييد الدولي لها، وخصوصًا من جانب الولايات المتحدة، تراجعا وانحسـارا كبيرين، سـواء بسـبب ظهور أجيال جديدة لا تشـعر بالذنب إزاء أهوال المحرقة النازيـة التي كانت العامل الرئيس في تدجيج دعـم عالمي لقيامها، أو نتيجة حدوث تغيرات حادة في السياسـة الخارجية للدول الغربية في ضوء صعود قـوى كبرى جديدة (على غرار الصين والهند والبرازيل)، وازدياد الطلب العالمي على مواد خام غير متوفرة في إسرائيل.

فـي سـياق متصل حذرت ورقـة عمل بعنـوان «نظرة خاطفة إلى سـيرورة العلاقـات الأميركية-الإسـرائيلية» أعدها السفير الإسـرائيلي الأسبق في واشنطن زلمـان شـوفال، وجرى التداول فيها ضمن مؤتمر هرتسليا الثاني عشر بشأن ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل الذي عقد مؤخرًا، من مغبة تجاهل عدة متغيرات ومستجدات من شأنها أن تؤثر في تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل على المدى البعيد.

وقد ورد فيها في هذا الصدد: لا يجوز لإسـرائيل أن تتغاضى عما حدث من تغيرات ديمغرافية في داخل الولايات المتحدة، والتي تعبر عن نفسـها في ازدياد وزن المجموعات السكانية غير المتماثلة مـع التاريخ الأوروبي، مثل المجموعات المتحدرة من أصول أميركية لاتينية وإفريقية وآسـيوية، إلى جانب الانحسار النسبي لوزن النواة الأوروبية عامة والأنجلو- سكسونية خاصة. وهناك أيضا بعد مهم ومركزي بالنسـبة إلى إسـرائيل يتمثل في التغيرات لدى الجالية اليهودية - الأميركية، التي كانت وما زالت تشـكل الركيزة الأسـاس لدعم دولة إسرائيل ومساندتها. وأسباب هذه التغيرات تعود إلى عوامل كثيرة تتعلق بالذوبان المتزايد لليهود في المجتمع الأميركي، وانكفاء البريق الذي تمتعت به إسـرائيل في الأعوام الأولى من قيامها، بالإضافة إلى تنائي ذاكرة المحرقة النازية وضعفها. ولا شك في أن هذا الواقع المتغير له انعكاسـات ليس على العلاقات الإسـرائيلية- الأميركية وحسب، وإنما أيضا على مصير الشـعب اليهودي بشـكل عام، وبالتالي يتعين على إسرائيل أن تكون مدركة لذلك، وأن تتعاطى بجديـة أكبر مع واجباتها في مضمار التعليم والتربية اليهودية في الولايات المتحدة، وأن تنتبه أكثر إلى الشؤون الداخلية التي تؤثر في يهود أميركا، وفي مقدمها موضوع التهويد.

ورأت هـذه الورقة أن مواجهة الموضوع النووي الإيرانـي ينطوي بصورة أكيدة على إمكان تحقيق تقارب منقطع النظير بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، لكن من جهة أخرى يمكن أن يثير خلافات حادة بين الجانبين، كما شهدنا في الفترة القليلة الفائتة. مع ذلك، شدّدت على أنه لا داعي للمبالغة في المخاوف، شـرط أن تواظب إسـرائيل على مواصلة الحـوار الدائم مع الولايات المتحدة بشأن مختلف المسائل، وأن تبذل كل ما في وسعها لتجنب مجابهات لا لزوم لها في موضوعات قليلة الأهمية كي تضمن استمرار العلاقات الخاصة فيما يتعلق بموضوعات أكثر أهمية.

وشـيئًا فشـيئًا تزداد في إسـرائيل تلميحات صريحة إلى أن الإدارة الأميركية الحالية ترفض أي خطوة عسـكرية إسـرائيلية ضد إيران، على الأقل حتى موعد انتخابات الرئاسة الأميركية في شهر تشرين الثاني المقبل. وإلى جانب ذلك تؤكد تلميحات أخرى أن هذه الإدارة ربما ستستمر في الحكم في الأعوام الأربعة المقبلة، وأنه في حال تحقق ذلك من المسـتبعد جدًا أن يشـن الرئيس الأميركي بـاراك أوباما هجومًـا على إيران في كانون الأول من هذا العام ولا في العـام ٢٠١٣، إذ إن أوباما، الذي انسـحب من العراق والذي يخطط لسـحب قواته من أفغانسـتان، لن يقدم على الأرجح على مغامرة عسـكرية معقدة ضد إيران، لكونه يدرك تمامًا أن هذه الحرب لن تكون سريعة، وأنها ستجر وراءها تدخـلاً بريًا أكثر تعقيدًا وتوريطًا مـن التدخل في العراق وفي أفغانسـتان. وعلى الأرجح كذلك أن أوباما، خلال ولايته الثانية، لن يرغب في أن تذكره كتب التاريخ بصفته الرئيس الذي ورّط أميركا في «الوحل الإيراني». واسـتنادًا إلى هذه الأسباب كلها، فإن الاعتقاد بأن الإدارة الأميركية الديمقراطية المقبلة ستهاجم إيران يبدو خطأ ومجرّد وهم لا أكثر.

(التتمة ص٥)

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
www.madarcenter.org

دعوة عامة

يتشرف المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، بدعوتكم لحضور أعمال مؤتمر

«تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٢ المشهد الإسرائيلي عام ٢٠١١»

وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/٠٣/٢٨، الساعة العاشرة صباحا في فندق البست ايسترن- البيرة، شارع الإرسال

البرنامج:

١٠:٠٠-١٠:٢٠	تسجيل وضيافة	
١٠:٢٠-١٠:٣٠	ترحيب	

الجلسة الأولى:

١٠:٣٠-١٠:٤٥	عرض للملخص التنفيذي	د. هنيدة غانم
١٠:٤٥-١١:٠٠	المشهد السياسي الإسرائيلي	أ. أنطوان شلحت
١١:٠٠-١١:١٥	المشهد الأمني والعسكري	د. فادي نحاس
١١:٣٠-١١:١٥	المشهد الاقتصادي	د. حسام جريس
١١:٤٥-١١:٣٠	المشهد الاجتماعي	أ. نبيل الصالح
١٢:٠٠-١١:٤٥	استراحة قهوة	

الجلسة الثانية:

١٢:٠٠-١٢:١٥	مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية	د. مهند مصطفى
١٢:١٥-١٢:٣٠	الفلسطينيون في إسرائيل	أ. امطانس شحادة
١٢:٥٥-١٢:٣٠	تعقيب على التقرير الإستراتيجي	د. نبيل شعث- عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح»، ووزير الخارجية السابق.
١٣:٣٠-١٢:٥٥	أسئلة ونقاش	

سيتم توزيع التقرير، والملخص التنفيذي للتقرير باللغتين العربية والإنكليزية وعرض لإصدارات «مدار»

هذا المؤتمر بدعم من:

لتأكيد الحضور الرجاء الاتصال على الرقم ٢٩٦٦٢٠١

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
www.madarcenter.org

Invitation

The Palestinian Forum for Israeli Studies, MADAR, cordially invites you to attend

"MADAR Strategic Report's Conference 2012: the Israeli Scene 2011".

at the Best Eastern Hotel, in Al-Bireh City, on Wednesday, March 28, 2012

from 10AM to 3:00 PM

Arabic to English simultaneous interpreting service will be available

SCHEDUALE:

10:00-10:20	Registration and refreshments	
10:20-10:30	Opening remarks	

First Session (10:30-11:45)

10:30-10:45	Presentation of Executive Summary	Dr. Honaida Ghanem
10:45-11:00	The Israeli Political Scene	Mr. Anton Shulhut
11:00-11:15	The Security and Military Scene	Dr. Fadi Nahhas
11:15-11:30	The Economic Scene	Dr. Hussam Jeryis
11:30-11:45	The Social Scene	Mr. Nabil Al-Saleh
11:45-12:00	Coffee Break	

Second Session (12:00-13:30)

12:00-12:15	The Palestinian – Israeli Relations Scene	Dr. Mohanad Mustafa
12:15-12:30	Palestinians In Israel	Mr. Imtanis Shehadeh
12:30-12:55	Commenting on the Strategic Report	Dr. Nabil Shaath, Fatah›s Central Committee and its Commissioner of International Relations, and Former Minister of Foreign Affairs.
12:55-13:30	Discussion	

MADAR's Strategic Report and its English and Arabic executive summaries will be distributed during the conference. MADAR's publications will be exhibited for sale.

This conference is funded by

المشهد الاسرائيلي مصر

«صوت آخر» من سديروت

لماذا لا تجرب إسرائيل لغة الحوار مع «حماس» بدلا من «لغة القوة» غير المجدية؟

بقلم: نعومي بن بسات (*)

شن الجيش الإسرائيلي في التاسع من شهر آذار الجاري هجوما جويا في غزة أسفر عن مقتل شخصين استقلا سيارة، أحدهما كان الأمين العام لـ «لجان المقاومة الشعبية» (زهير القيسي).

وقد أدت هذه العملية إلى موجة عنف جديدة أطلقت خلالها مئات الصواريخ على مدن وبلدات جنوب إسرائيل، فيما شن الجيش الإسرائيلي سلسلة هجمات ضد أهداف مختلفة في قطاع غزة.

ووفقا للمتحدث باسم الجيش الإسرائيلي فإن أحد القتيلين كان مسؤولا عن الهجوم الذي وقع قرب إيلات في شهر آب الماضي، كما أنه خطط لهجوم آخر كان من المقرر تنفيذه في هذه الفترة انطلاقا من سيناء.

لا نعرف إذا ما كانت هناك بالفعل نية لتنفيذ مثل هذا الهجوم وكيف ستكون انعكاساته لو وقع. في اليوم التالي للغارة الجوية الإسرائيلية الأولى، نقل عن وزير الدفاع (إيهود باراك) قوله في تصريح لوسائل الإعلام بأن إمكانية وقوع الهجوم المخطط انطلاقا من سيناء، ما زالت قائمة (...) مع ذلك فنحن نعرف الآن بشكل مؤكد الانعكاسات والنتائج الناجمة عن الغارات الجوية الإسرائيلية: ٢٧ قتيلا في الجانب الفلسطيني، خمسة منهم على الأقل مدنيون إضافة إلى مئات الجرحى، بينهم عشرات الأطفال، ستة جرحى في الجانب الإسرائيلي، ومئات آلاف المواطنين في الجانبين يعيشون في خطر ورعب وفزع بدرجات متفاوتة تبعا لدرجة التحصين والحماية من جهة ، وحجم التهديد من جهة أخرى. تلك هي النتائج المؤكدة والملموسة والقاسية.

إذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء، إلى العقد الأخير، سنجد أن إسرائيل جربت عدداً لا حصر له من «الحلول العسكرية»، من قصف مدفعي وجوي مكثف، وعمليات تصفية واغتيالات، واجتياحات برية بقوات راجلة ومحمولة (مدرعة)، وفوق كل ذلك الحملة العسكرية الواسعة التي أطلق عليها اسم «عملية الرصاص المصبوب». هذه العمليات والحملات العسكرية أوقعت مرارا القتل والدمار، وزرعت الخوف والفزع.

ولكن باستثناء الشعور بأننا «فعلنا شيئا»، فإن هذه العلميات لم تدفع قيد أنملة الهدوء والأمن في المنطقة، بل على العكس، فقد أدت في معظم الحالات إلى تصعيد إطلاق الصواريخ، وساهمت فقط، على الصعيد غير المرئي، في تأجيج اليأس والكراهية على الجانب الآخر للحدود، حيث يعيش هناك، أو لا يعيش، مليون ونصف المليون إنسان.

في المقابل لم تجر أو تختبر محاولات حقيقية للحوار، لا قبل الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥) ولا بعده.. لا قبل صعود حركة «حماس» ولا في أثناء فترة حكمها للقطاع، لأن إسرائيل ترفض التحدث مع جيرانها.. ترفض التفاوض مع أعدائها. لقد شكلت أشهر طويلة عم فيها الهدوء (التهدئة) فرصة ممتازة لدفع حوار وعملية سياسية، ورفع الحصار غير المحتمل المفروض على سكان قطاع غزة، إلا أنه لم تجر أية محاولة من هذا النوع. فضلا عن ذلك، فقد صدرت عن قادة ومسؤولين كبار في حركة «حماس» خلال الأشهر الأخيرة تصريحات تتسم بالمرونة والاعتدال، قوبلت بصمت مطبق من جانب إسرائيل. فإسرائيل لا تستجيب لمثل هذه التصريحات والتوجهات، بل تتجاهلها بتبجح وغطرسة يسمان سلوكها في السنوات الأخيرة. ولكن، عندما نرسل طيارينا ليقصفوا من الجو المنطقة الأكثر اكتظاظا في العالم، ونحن نعلم مسبقا علم اليقين بأن أبرياء وأطفالا قد يقتلون أو يصابون جراء ذلك، ينبغي أن نكون مقتنعين بأن كل الخيارات الأخرى قد استنفدت، وأنه لم يعد أمامنا حقا من خيار آخر. في يوم الجمعة (في التاسع من آذار ٢٠١٢) قررت إسرائيل اللجوء مجدداً لـ «الخيار العسكري» كما لو أنه لم يجرب من قبل، وكما لو أنه جرى فحص كل الإمكانيات الأخرى. ونحن نحاول أن نفهم: ما هو الهدف.. ما هي غاية كل ذلك؟! ففي المحصلة، وفي نهاية عملية «ناجحة» أخرى، يبقى هناك أناس على جانبي الحدود لا بد لهم من أن يعيشوا جنبا إلى جنب. وهل هناك من يعي أكثر منا، نحن القاطنون في منطقة «غلاف غزة»، بأن مصيرنا مرتبط بمصير سكان قطاع غزة؟... من يدرك مثلنا أن حياتنا وحياتهم ليست حياة منذ ما يزيد عن عشرة أعوام؟.

(*) ناشطة في مجموعة «صوت آخر» العاملة في «سديروت» وبلدات أخرى في جنوب إسرائيل. المصدر: الموقع الالكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت». ترجمة خاصة.

الإشادة بـ «القبة الحديدية» والاعتراف بمحدوديتها

إسرائيل في انتظار جولة تصعيد أخرى في القطاع رغم الردع المتبادل!

القبة الحديدية: نجاح محدود.

رغم أن إسرائيل اعترفت بشكل صريح بأنها بادرت إلى جولة التصعيد الأخيرة في قطاع غزة، قبل ١٢ يوما، إلا أنها وجهت إصبع اتهام إلى إيران بأنها تحث فصائل فلسطينية مسلحة في القطاع على إطلاق الصواريخ باتجاهها.

وقال مسؤول أمني إسرائيلي رفيع المستوى إن خبراء عسكريين إيرانيين يعملون في قطاع غزة على المساعدة في إقامة خلايا مسلحة في سيناء لشن هجمات ضد إسرائيل، وأن إيران تحث حركة الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية على الاستمرار في شن هجمات ضد أهداف إسرائيلية.

ونقلت جميع الصحف الإسرائيلية الصادرة أمس، الاثنين، عن هذا المسؤول الأمني قوله إنه «بالإمكان رؤية مؤشرات على بناء بنية تحتية إرهابية من جانب إيران في أنحاء سيناء». وأضاف أن هؤلاء الخبراء العسكريين توجهوا من إيران إلى السودان وانتقلوا إلى مصر ومنها وصلوا إلى سيناء.

وقدّر المسؤول الأمني الإسرائيلي أن إيران تمارس ضغوطا كبيرة على الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية في القطاع من أجل أن تواصلا العمل ضد إسرائيل في المجال العسكري، وأن «جزءا من الصواريخ في غزة تم صنعه تحت إشراف إيران، والجهاد الإسلامي هو الذي استمر في إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل حتى بعد أن دخل وقف إطلاق النار إلى حيز التنفيذ الأسبوع الماضي». وأضاف أنه «على الرغم من أن إسرائيل وافقت على جميع الطلبات المصرية لزيادة عدد قوات الجيش المصري في سيناء إلا أنه منذ بداية الثورة المصرية لم تُنفذ عملية عسكرية واحدة هامة في سيناء».

ووصف المسؤول الإسرائيلي مجموعات الخلايا المسلحة في سيناء قائلا إن المجموعة الأولى تضم جهات محلية من بدو سيناء، الذين تبنوا أيديولوجية منظمات الجهاد العالمية. والمجموعة الثانية تضم جهات مدعومة من إيران وتحاول تجنيد وبناء بنية تحتية ليس في سيناء فقط وإنما في جميع أنحاء مصر أيضا. والمجموعة الثالثة تضم جماعات فلسطينية مسلحة. وقال إن «المنظمات الفلسطينية تستخدم سيناء اليوم كمنطقة مريحة لممارسة نشاطها» وإنه منذ سقوط نظام معمر القذافي، تحولت ليبيا إلى مخزون الأسلحة التي يتم نقلها إلى مصر ومنها إلى غزة. وأضاف أن جهات أجنبية أخرى جاءت من دول إسلامية وتسللت إلى سيناء، وأن هؤلاء هم نشطاء في تنظيمات مرتبطة بحركات الجهاد العالمي، ومن بين الدول التي جاءت منها العراق وأفغانستان واليمن والسعودية.

ووفقا للمسؤول الإسرائيلي فإن سورية لم تعد ذات صلة بالواقع بالنسبة لحماس وأن زيارة رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، إسماعيل هنية، لطهران من أجل تحسين العلاقات بينهما لم تساعد على حل الأزمة بعد أن توقفت إيران عن تحويل الأموال إلى حماس.

تصعيد متعمد

واعترفت إسرائيل بأن جولة التصعيد الأخيرة كانت متعمدة.

وجاء الاعتراف في البداية من جانب المحللين الإسرائيليين، يوم الأحد من الأسبوع الماضي. وكانت جولة التصعيد قد بدأت بعدما اغتال الجيش الإسرائيلي أمين عام لجان المقاومة الشعبية في القطاع، زهير القيسي، يوم الجمعة قبل أسبوعين. وعلى أثر ذلك تم إطلاق صواريخ من القطاع باتجاه جنوب إسرائيل فيما شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارات في القطاع. وأسفرت جولة التصعيد الأخيرة عن مقتل ٢٧ فلسطينيا وإصابة عشرات آخرين بجروح، فيما أصيب ٨ إسرائيليين بجروح جراء سقوط الصواريخ الفلسطينية، جراح واحد منهم خطيرة.

وكتب المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، أن «هذه لم تكن قصة تصعيد معلن آخر، وإنما هو تصعيد تم التخطيط له. والجيش الإسرائيلي أعد 'كمينا'. وقيادة الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي استعدت بصورة دقيقة، قبل ذلك بعدة أيام، لهذا التصعيد. وسلاح الجو نشر مسبقا ثلاث بطاريات 'القبة الحديدية' وغطى سماء القطاع بمنظومة سميكة من الطائرات المتنوعة».

وتابع فيشمان أن «جميع الصواريخ التي كان يمكن أن تسقط في مناطق مأهولة تم اعتراضها، وهذا التوازن، المثير للإعجاب، يسمح للقيادة السياسية اليوم بليونة وقدرة على اتخاذ قرارات متحررة من ضغط داخلي ودولي».

وحول أسباب هذا التصعيد كتب فيشمان، ومحللون آخرون في صحيفتي «هآرتس» و«معاريف»، أنها «نابعة مباشرة من العبر التي استخلصها الجيش من الأخطاء التي ارتكبت في آب العام ٢٠١١» في إشارة إلى هجمات إيلات. ووفقا للصحف الإسرائيلية فإن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) أوصى في حينه بتنفيذ عمليات اغتيال مخططين لهجمات إيلات في قطاع غزة في محاولة لكبح الهجمات، وذلك على الرغم من أن المعلومات الاستخباراتية حول الخلية التي نفذت الهجمات كانت جزئية. وأضافت الصحف أن شاباك قاد هذه المرة عملية اغتيال القيسي، الذي تنسب له إسرائيل ضلوعه في هجمات إيلات وتخطيطه لهجمات جديدة كان مقررا إخراجها إلى حيز التنفيذ قريبا.

واعتبر فيشمان أنه لولا نجاح منظومة «القبة الحديدية» في اعتراض صواريخ تم إطلاقها من القطاع باتجاه مدن كبيرة في جنوب إسرائيل، مثل بئر السبع وأسدود وعسقلان، لكان الجيش الإسرائيلي قد نفذ عملية برية واسعة في القطاع مع عشرات القتلى والجرحى من الجانبين.

من جانبه، اعترف رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، بأن إسرائيل هي التي بادرت إلى جولة التصعيد، واعتبر أن اغتيال القيسي كان غايته «تشويش هجوم إستراتيجي». وقال غانتس للإذاعة العامة الإسرائيلية، يوم الثلاثاء الماضي، إنه «بقتل قائد لجان المقاومة، القيسي، عمل الجيش الإسرائيلي على تشويش هجوم كان من الممكن أن تكون له انعكاسات إستراتيجية». لكنه أضاف أن «التحذيرات من هذا الهجوم ما زالت سارية المفعول».

وبدأ الحديث يوم الثلاثاء الماضي عن التوصل إلى وقف إطلاق نار وتهدئة.

وقال غانتس في هذا السياق «إننا نتابع ما يحدث في قطاع غزة. الهدوء من جانب المنظمات الإرهابية سيقابل بالهدوء من جانبنا، وفي المقابل فإن النيران ستقابل بالنيران». ووصف نتائج القتال بأنها «جيدة جدا». وقال إن «الجيش الإسرائيلي قتل وأصاب مخربين كثيرين» وزعم أنه «لم يُصب مواطنون تقريبا» علما أن التقارير الواردة من القطاع أفادت بأن بين القتلى مدنيون وأطفال.

وتطرق وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إلى التهدئة خلال جولة عند الشريط الحدودي بين إسرائيل والقطاع، يوم الثلاثاء الماضي، وقال إنه «ما زال من الممكن أن تتطور الأمور لكن سيكون لدى إسرائيل كامل الحرية للعمل ضد كل من يستعد ويعتزم تنفيذ هجمات ضد مواطني الدولة وجنود الجيش الإسرائيلي». ويشار إلى أن سقوط صواريخ معدودة تواصل حتى ذلك اليوم، لكن تقارير إسرائيلية قالت إن «حكومة إسرائيل قررت عدم الرد على كل صاروخ يطلق».

وتطرق رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى جولة التصعيد في القطاع خلال خطاب ألقاه في الكنيست، يوم الأربعاء الماضي. وقال إن «غزة هي إيران. من أين تأتي الصواريخ؟ من إيران. والمال؟ من إيران. من يدرب الإرهابيين؟ إيران. من يصدر الأوامر؟ إيران».

وتابع «تخيلوا أنه تقف وراء المنظمات الإرهابية دولة تدعو إلى القضاء علينا وأنها مسلحة بقنبلة نووية. هل توافقون على هذا؟ أنا لا أوافق عليه وأي زعيم يتحلى بمسؤولية يدرك أنه يحظر أن يسمح بحدوث هذا».

واعتبر نتنياهو أن من يعتقد أن اتفاق سلام مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) سيؤدي إلى وقف أجهزة الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم في إيران واهم. ومضى قائلا إن «إيران دخلت إلى كل مكان انسحبنا منه. انسحبنا من لبنان، وإيران دخلت. انسحبنا من غزة، وإيران دخلت. وهناك من يقترحون اليوم أن ننسحب من يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) وإيران ستدخل إلى هناك. وأنا لست مقتنعا بأن الحال في الضفة ستكون مختلفة». وقال نتنياهو موجها حديثه إلى أعضاء الكنيست من حزب كاديما المعارض، إنه «على الرغم من معارضتكم ومطالبكم فإنني مقتنع بأنه يحظر تكرار هذا الخطأ مرة ثالثة... أنتم أدخلتم إيران إلى غزة ونحن سنخرجها من هناك».

وردت رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية تسيبي ليفني في خطابها في الكنيست على نتنياهو قائلة «إنني فخورة بـ 'الرصاص المصبوب' (أي الحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨) التي أعادت قدرة الردع إلى دولة إسرائيل».

واعتبرت ليفني أن حكومة إيهود أولمرت السابقة تمكنت من شن الحرب على غزة «لأننا أجرينا عملية سياسية. واليوم يتحدث نتنياهو عن إيران في غزة بينما من توصل إلى اتفاق معهم هو أنت (نتنياهو)، ونحن حاربناهم. والآن أنتم تخلطون بين المنظمات الإرهابية والفلسطينيين (أي السلطة الفلسطينية)». وقالت ليفني إن «نتنياهو نجح في إزالة السلام عن الأجندة ونجح في محو أمل مواطني إسرائيل». وأضافت ساخرة «إنه انتصار سياسي هائل. وانتصار آخر كهذا وسنضيع. ويكفي دب الرعب في شعب إسرائيل».

إشادة بـ «القبة الحديدية»

أشاد نتنياهو بمنظومة «القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى. وقال خلال جولة في جنوب إسرائيل إن «منظومة القبة الحديدية تثبت نفسها وسنهتم بتوسيعها. والقوة الكبرى التي لدينا هي قدرة المواطنين على الصمود، ونحن نتخذ وسائل دفاعية ولكن نستخدم القوة الهجومية أيضا وسنتغلب على التهديدات من حولنا». كذلك أشاد باراك بقوات الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) وبمنظومة «القبة الحديدية».

ودعا وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان إلى القضاء على حكم حماس في القطاع. وقال إن «الخطوط العريضة لهذه الحكومة، التي هي جزء من الاتفاقيات الائتلافية، تتضمن القرار بإسقاط حكم حماس. ولا جدوى من البدء في عملية عسكرية من دون تحديد غاية واضحة تكون إسقاط حكم حماس والقضاء على الإرهاب وقادة الإرهاب في غزة». واعتبر ليبرمان أن المنظمات الفلسطينية في القطاع «تريد تعويدنا على تقطير النيران المتمثلة بصواريخ القسام وقذائف الهاون، وهذا أمر غير معقول ولا يقبله العقل، ونحن لن نستسلم لذلك».

وقال الناطق العسكري الإسرائيلي، العميد يوءاف مردخاي، للإذاعة العامة الإسرائيلية، يوم الثلاثاء الماضي، إن «حماس ليست ضالعة في إطلاق الصواريخ وتغض الطرف، لكنها السيد وهي المسؤولة بالنسبة لنا عن كل ما يجري في قطاع غزة».

وكتب المحلل العسكري، عاموس هارئيل، ومحلل الشؤون الفلسطينية، أفي سخاروف، في «هآرتس»، مطلع الأسبوع الماضي، أن حركة حماس تواجه في الشهور الأخيرة معارضة متصاعدة تتمثل بحركة الجهاد الإسلامي، التي كانت في الماضي حليفة لحماس ضد السلطة الفلسطينية وأصبحت الآن التحدي الأكبر لقدرة حماس لبسط هيمنتها على القطاع.

وأضاف المحللان أن «التعامل مع إيران تحول إلى بؤرة احتكاك بين الحركتين، وفيما حماس وقادتها ابتعدوا عن إيران وسورية فإن رمضان شلح، أمين عام الجهاد، وزملاءه في قيادة الحركة، بقوا تحت رعاية (الرئيس السوري) بشار الأسد و(المرشد العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية) علي خامنئي».

ورأى المحللان أن حماس ليست معنية بالتصعيد الحالي وأن هذا كان السبب وراء طلب حماس من القيادة المصرية التدخل لوقف التصعيد. وأشارا إلى أنه «مثلما حدث في آب الماضي فإن الأداء الإسرائيلي تجاه القطاع يتم من خلال توخي الحذر الكبير في كل ما يتعلق بمصر. فمنذ سقوط نظام حسني مبارك في القاهرة وانهيار ما تبقى من السيطرة المصرية في سيناء، تحولت شبه الجزيرة إلى الساحة الخلفية للمنظمات الإرهابية الغزاوية». وأضافا أن «إدخال مصر في المعادلة يقيد جدا حرية المناورة الإسرائيلية ولم يعد بإمكان الجيش الإسرائيلي تنفيذ عمليات اغتيال داخل الأراضي المصرية».

لكن المحلل العسكري في «معاريف» واللواء في الاحتياط يسرائيل زيف، اعتبر أن التعامل مع مصر من خلال التصعيد الحالي مختلف عما يصفه المحللان هارئيل وسخاروف. واعتبر زيف أن «القصة الحقيقية من وراء تبادل الضربات في نهاية الأسبوع الماضي ليست اغتيال هذا المسؤول أو ذاك وإنما قدرة إسرائيل على العمل في غزة بهدف الردع والمس بالمنظمات الإرهابية منذ سقوط حسني مبارك».

وأضاف زيف «بما أن عملية عسكرية إسرائيلية داخل سيناء ليست واردة في الحسبان فإن على إسرائيل بلورة طريقة عمل جديدة ترمي إلى زيادة الضغوط على قادة المنظمات في القطاع والهدف هو خلق معادلة جديدة ومؤلمة لحماس وأمثالها وخلال ذلك إرسال رسالة واضحة جدا للإخوان المسلمين» في مصر. ورأى أن الرسالة الإسرائيلية تقضي «بمطالبة القيادة في مصر بتبني خط براغماتي وأقل أيديولوجية من أجل ألا تفقد السيطرة في حدودها وعدم تحويلها إلى قاعدة إرهابية إقليمية. وإذا لم تفعل ذلك فإنها قد تشكل خطرا على اتفاقية السلام مع إسرائيل واستقرار مصر الاقتصادي المرتبط بذلك».

لكن المحللين هارئيل وسخاروف تساءلا في مقال نشراه في «هآرتس» يوم الأربعاء الماضي، وغداة الإعلان عن التهدئة، حول ما إذا حققت الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية في القطاع ردعا ضد إسرائيل رغم الخسائر الفلسطينية.

وكتبا أنه «عندما يتم التدقيق بمصطلح غير ملموس مثل حال الردع الإسرائيلي، فإنه يبدو أن الإجابة أقل وضوحا مما خُيل في البداية، رغم أنه بالإمكان الاعتبار أن الفصائل الأصغر (من حماس) دفعت ثمنا ليس بسيطا بعدد القتلى في الأيام الأخيرة، وسوف تدرس جيدا الأمور قبل أن تبادل إلى عملية هجومية».

وأردف المحللان «لكن الجولة الأخيرة بدأت بعملية اغتيال نفذها الجيش الإسرائيلي وكانت غايتها إحباط هجوم فلسطيني عبر سيناء. هل الحكومة الإسرائيلية ستصادق بسهولة على عملية (اغتيال) مشابهة، في المرة المقبلة بعدما تتلقى إنذارا استخباراتيا، ومن خلال العلم بأن الثمن سيكون مئات الصواريخ باتجاه الجبهة الداخلية (الإسرائيلية) وشل حياة ما يقارب المليون من مواطني الجنوب الذين سيضطرون إلى المكوث في الملاجئ لفترة طويلة؟».

وأشارا إلى أن أداء منظومة «القبة الحديدية» الإسرائيلية لاعتراض الصواريخ الفلسطينية برز بشكل إيجابي وكان أفضل من المتوقع «لكن يصعب معرفة إلى متى تأجلت جولة العنف المقبلة في القطاع».

وأضافا أنه «إلى جانب عدم سقوط قتلى بين الإسرائيليين في جولة التصعيد الأخيرة، فإنه لم ينشأ ضغط شعبي على الحكومة لشن عملية عسكرية برية في القطاع، التي كان من الممكن أن تكلف ورطة طويلة الأمد وكثيرة الخسائر».

ورأى المحللان أن «الرد الذي تمنحه القبة (الحديدية) كاف لمواجهة تحد محدود نسبيا من جهة غزة». وحذرا من أنه «عندما ندخل إلى معادلة مستقبلية فإن حزب الله أيضا سيواجه بصواريخه الخمسين ألفا، وسندرك أن أربع بطاريات القبة الحديدية هي رد جزئي على خطورة التهديد. إذ أنه من الناحية الفعلية قفزت قدرة حزب الله على إطلاق الصواريخ عدة درجات، منذ حرب لبنان الثانية، والرد الذي يتعين على الجيش الإسرائيلي توفيره ضد هذا التهديد، إذا تحقق، سيبقى بمعظمه في المجال الهجومي».

وأضاف المحللان أن «الجهاد الإسلامي يعلم أنه لم ينجح في إسقاط قتلى في الجانب الإسرائيلي لكنه يشيد بقدرته على تشويش الحياة اليومية في جنوب البلاد وإطلاق مئات الصواريخ من دون مساعدة حماس». ولفتا إلى أنه «لأول مرة نجحت الحركة (الجهاد) في أن تقود بنفسها معركة عسكرية بهذا الحجم ضد إسرائيل، وقيادتها التي لم يصب أحد منها في الهجمات الإسرائيلية خلال الجولة الحالية خرجت من القتال محاطة بالإعجاب، وليس أقل أهمية من ذلك أنها نجحت في مس صورة حماس».

ليبرمان: التحدي الرئيس الماثل أمام إسرائيل هو تشخيص ملامح البدائل المحتملة للنظام السوري الحالي!

تحليلات إسرائيلية: نظام الأسد ما زال قادرًا على الصمود!

التغيير في سورية يربك حسابات اسرائيل.

أكدت معظم التحليلات الإسرائيلية التي تناولت موضوع مرور عام واحد على اندلاع الثورة في سورية أن جميع التوقعات التي راجت في إسرائيل بشأن مآل هذه الثورة لم تتحقق، وأن نظام بشار الأسد ما زال قادرًا على الصمود.

وقال تسفي بارئيل، محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس»، إنه بعد مرور عام على الثورة في سورية يبدو الأسد في وضع صعب لكنه صامد.

وأشار إلى أنه لدى اندلاع الثورة تنبأ المحللون والمعلقون في إسرائيل بأن سورية تسير على خطى مصر وليبيا، وأن أيام الأسد في الحكم باتت معدودة، وذهب البعض في توقعاتهم إلى حد القول بأن سقوط الأسد سيتم في غضون أسابيع أو أشهر كحد أقصى. لكن هذه التوقعات لم تتحقق، فلا يزال الأسد يسيطر على السلطة في بلده، وما زالت النخبة الحاكمة في سورية ملتفة حوله، ولم يتجاوز عدد المنشقين من الجيش الـ ٣٠- ٤٠ ألف جندي، بينهم عدد قليل من الجنرالات وصغار الضباط الذين لا يشكلون خطراً على القوات النظامية في سورية، كما أن الدعم الذي يحظى به الأسد من روسيا والصين وإيران ما زال قادراً على لجم أي هجوم عسكري خارجي على نظامه.

وأضاف: ما الذي يجعل سورية تختلف عن ليبيا؟ وما هو السبب الذي يجعل أغلبية دول الغرب والدول العربية غير مستعدة للقيام بهجوم على النظام السوري؟ إن الفارق الأساس بين سورية وليبيا يكمن في موقع سورية الاستراتيجي وفي تحالفها مع إيران وروسيا. وقبل بضعة أسابيع أوضح عدد من المسؤولين في الإدارة الأميركية لـ «هآرتس» أن الخوف الأساس هو من أن يؤدي الهجوم العسكري على سورية إلى رد إيراني في الخليج الفارسي. وقال دبلوماسي أميركي عمل لأعوام عديدة في الشرق الأوسط إنه «يكفي أن تفتح إيران النار على أهداف في البحرين أو في الخليج كي تنشأ أزمة دولية تحوّل الأنظار من سورية إلى الخليج».

ومن الأمور الأخرى التي تثير القلق، برأي هذا المحلل، ردة فعل روسيا التي شعرت بأنها خُدعت في موضوع ليبيا عندما وافقت على قرار مجلس الأمن بإقامة مناطق حظر جوي لأسباب إنسانية ولحماية المدنيين الليبيين، فإذا بقوات الناتو تستخدم القرار للبدء بهجوم واسع على قوات القذافي شمل هجمات من الجو وقصف صاروخي من البحر، وقد استُبعدت روسيا عن المعركة الدائرة في ليبيا، الأمر الذي جعلها تخسر فرصة التحالف مع النظام الجديد. ولذا فإن الدروس المستخلصة من تجربة ليبيا هي التي جعلت روسيا في طليعة المعارضين لأي عملية عسكرية ضد سورية، وقد ترافق هذا الموقف مع إظهار روسيا دعمها اللوجستي للأسد، من خلال إرسال سفنها إلى ميناء طرطوس في سورية حيث تملك قاعدة بحرية، ومن خلال التصريحات الحادة بأنها لن تسمح بهجوم عسكري على سورية.

ودفعت التهديدات الإيرانية والروسية دول الناتو ودول الاتحاد الأوروبي إلى الاقتناع بأن الأسد هو عكس القذافي الذي لم يكن يحظى بالدعم الاستراتيجي من أي دولة عظمى. فعلى الرغم من ضعف الأسد العسكري، وعدم امتلاك بلده ثروات طبيعية تستحق القتال من أجلها، ومع أن دولته على حافة الإفلاس، إلاّ إنه قادر على أن يتسبب باندلاع حرب إقليمية. لكن، ومع ذلك، ليس فقط الدعم الاستراتيجي الذي يحظى به الأسد هو الذي حال دون سقوطه، فالدول العربية تمتنع من تقديم الدعم، الذي قدمته سابقاً لمهاجمة القذافي، من أجل مهاجمة الأسد. كذلك كانت فكرة إقامة مناطق حظر للطيران في ليبيا هي فكرة الجامعة العربية التي تقدمت بها إلى مجلس الأمن، وهي التي مهدت الطريق للهجوم على ليبيا، لكن فيما يتعلق بسورية فإن أغلبية الدول العربية ما زالت مترددة في هذا الشأن. فما هو السبب الذي جعل الدول العربية تدعم الهجوم على ليبيا وتتردد في اتخاذ موقف مشابه إزاء سورية؟ يبدو أن الجواب له علاقة بدروس الثورات العربية كما يراها عدد من الدول العربية، ولا سيما في ظل ما يحدث في مصر التي ما زالت تبحث عن سبيل لتحقيق الديمقراطية والتي بات مستقبلها السياسي بين يدي الإخوان المسلمين، وفي ظل النزاع الذي تشهده ليبيا بين محافظتيها الشرقية والغربية والصراع بين العصابات التي تحاول السيطرة على أجزاء من المدن، ونتيجة الوضع في اليمن الذي بات مسرحاً لانفجار العبوات الناسفة وللحرب التي يشنها الأميركيون ضد القاعدة. وجميع هذه الأسباب لا تشجع الدول العربية على تقديم المساعدة من أجل إسقاط النظام في سورية في وقت ما زال فيه البديل مجهولاً.

وهنا يكمن العائق الأساس الذي يميز سورية عن ليبيا حيث برزت منذ المراحل الأولى للثورة معارضة قوية ذات قيادة وجيش، كما كان انهيار الجيش الليبي سريعاً، وساهم الاتفاق بين المواطنين والمقاتلين والزعامة الجديدة في ليبيا في تقديم البديل الحقيقي للسلطة هناك. في المقابل، ما زالت المعارضة السورية بعيدة عن النموذج الليبي، فلا يملك الجيش السوري الحر، الذي لديه كتائب عسكرية في كل المدن السورية الكبرى، السلاح الذي كان لدى المعارضة الليبية، وما زال عدد دباباته محدوداً، وأغلبية السلاح الذي لديه هو عبارة عن رشاشات وبنادق وراجمات وقنابل. صحيح أن هذا الجيش يحصل على مساعدة مالية من السعودية وقطر، لكنه يواجه صعوبة في الحصول على السلاح وإدخاله إلى سورية، والأهم من هذا كله أن أغلبية المنشقين عن الجيش لم تنضم إلى صفوفه، وقد انضم عدد من هؤلاء إلى الجنرال مصطفى الشيخ الذي أقام مجلساً عسكرياً خاصاً به، وهو يقوم بعمليات مسلحة منفردة. وهذا التنظيمان العسكريان (إلى جانب الميليشيات التابعة للعشائر) لا ينسقان عملياتهما مع المعارضة المدنية ولا مع المجلس الوطني السوري الموجود خارج سورية والذي يعاني هو أيضاً من الخلافات الداخلية. والحصيلة الإجمالية لهذا كله هي عدم وجود هيئة أو شخص في سورية يمكن الاعتماد عليه لأن يشكل بديلاً للحكم الحالي. وحتى لو وافقت الدول العربية على الطلب من قوات الغرب مهاجمة سورية، وحتى لو وافقت الدول الغربية على الطلب وقامت بإسقاط الأسد، فثمة حاجة إلى تعيين حكومة موقتة في وقت ليس معروفاً ما سيؤول إليه الوضع في سورية، هل سيكون مشابهاً لما حدث في العراق أم مشابهاً لما حدث في أفغانستان؟

وختم بارئيل قائلاً: لقد دخلت سورية العام الثاني للثورة، وربما يبدو نظام الأسد متصدعاً لكنه ليس منهارًا. وما دامت كل من إيران وروسيا تقف إلى جانبه، وما دامت عائلة الأسد تسيطر على الجيش، وما دام الجيش يدعم هذه العائلة، وما دام الأسد لم يقرر التنحي شخصياً، فإن هذا النظام ما زال قادراً على الصمود.

على إسرائيل أن تمتنع عن أي تدخل في شؤون سورية

من ناحيته رأى المستشرق د. غاي بيخور، في سياق مقال في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه لا يجوز لإسرائيل أن تتدخل بأي شكل من الأشكال في حمام الدم الذي تشهده سورية، ولا حتى عن طريق تقديم مساعدات إنسانية.

وأضاف: لا بد من القول إن الصراع الدائر في سورية لا يخصنا مطلقاً، فضلاً عن أن المتمردين على النظام هناك ليسوا أصدقاء لإسرائيل ولن يكونوا أصدقاء لها في المستقبل. في الوقت نفسه فإنه حتى الدول العربية «الشقيقة» لسورية لا تخفّ إلى تقديم مساعدات إنسانية لها وإنما تنأى بنفسها عنها، فلماذا يتعين على إسرائيل أن تكون أول من يرسل مساعدات كهذه إليها؟ وهل قامت سورية بإرسال مساعدات إنسانية إلى إسرائيل عندما كانت في السابق عرضة لهجمات عسكرية، مثل هجوم الصواريخ الذي تعرضت له من جانب الرئيس العراقي السابق صدام حسين في العام ١٩٩١؟

من ناحية أخرى، يجب التذكير بأنه كانت لدينا في الماضي تجربة مريرة في مجال تقديم المساعدات إلى دولة مجاورة انتهت على نحو سيء للغاية. والمقصود قيام إسرائيل بتقديم مساعدات إنسانية وعسكرية إلى عدة جهات في لبنان ولا سيما المسيحيين الموارنة إبان فترة «الحرب الأهلية»، وقد انتهى الأمر باحتلال الجيش الإسرائيلي منطقة جنوب لبنان، وخوض حرب دموية هناك استمرت ١٨ عاماً، لم نتمكن من التخلص منها إلا بصعوبة بالغة.

وختم: في واقع الأمر، فإن إسرائيل حظيت في العام الفائت وبفضل الثورات التي اندلعت في العالم العربي برصيد كبير، يتمثل فحواه الحقيقي في إثبات أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أو الإسرائيلي - العربي لا يشكل عنصراً مركزياً في الشرق الأوسط، وأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو عدم إقامتها غير مهمين بالنسبة إلى رؤساء كل من سورية وإيران وتركيا، وأن العالم العربي يستغل استمرار النزاع مع إسرائيل كي يصرف أنظار الرأي العام لديه وفي العالم أجمع عن مشكلاته الحقيقية. وعلى إسرائيل أن تحافظ على هذا الرصيد، وأن تمتنع عن أي تدخل في شؤون سورية الداخلية. في الوقت ذاته عليها أيضاً أن تدرس بعناية كبيرة تصريحاتها بشأن ما يحدث في هذا البلد، وأن يظل الجيش الإسرائيلي يراقب عن كثب تطورات الأوضاع فيه صباح مساء.

يجب استمرار سيطرة إسرائيل على الجولان

وعلى صعيد المواقف الرسمية نشر وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان مقالاً في صحيفة «جيروزاليم بوست» قال فيه إن التحدي الرئيس الماثل أمام إسرائيل هو تشخيص ملامح البدائل المحتملة للنظام السوري الحالي، وما هي مقومات المعارضة المختلفة، وماذا سيحدث غداة الإطاحة بالنظام؟.

وفي هذا الصدد، من الأهمية أن نذكر أن أحد الشروط المحورية لنشوء ديمقراطية مستقرة ومزدهرة هو وجود طبقة وسطى قوية وواسعة وناجحة، وهو شيء ناقص إلى حد كبير في معظم الدول العربية.

وسخر ليبرمان من جميع الذين مارسوا ضغوطا على إسرائيل في الماضي للتوصل إلى صفقة مع حافظ وبشار الأسد حول تسليم هضبة الجولان إلى سورية مقابل معاهدة سلام. وتساءل: ماذا كان سيحدث اليوم لو خضعنا لهذه الضغوط؟ وما هي الشرعية التي كانت مثل هذه المعاهدة ستحظى بها؟ وكيف كان سينظر إلى معاهدة من هذا القبيل أولئك في سورية الذين خرجوا للاحتجاج على النظام القمعي؟ فضلا عن التصور الساذج والمفرط في التبسيط القائل بأن التنازل عن الجولان لصالح سورية قد يؤدي إلى انسحابها من محور الشر الذي يشمل إيران وكوريا الشمالية وحزب الله، وأكد أن هذا التصور يتحطم أمام الواقع حيث يحتضن نظام الأسد فعلا إيران وحزب الله، ولو تنازلت إسرائيل عن الجولان، لما كان حدث شيء باستثناء أن نظام الأسد كان سيحظى بتفوق إستراتيجي هائل بفضل تضاريس المنطقة الأرضية، كما كانت الحال عليه بالضبط قبل العام ١٩٦٧.

وأضاف: حتى في حال نشوء سورية ديمقراطية من الوضع المضطرب الحالي، فإنه سيتعين على النظام السوري الجديد الإدراك بأن أي خيار واقعي لتحقيق تسوية سلمية عليه أن يوفر استمرار سيطرة إسرائيل الفعالة على الجولان.

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في «هآرتس»

عكيفا إلدار لـ «المشهد الإسرائيلي»: «خطاب الضحية» الذي يتبناه نتنياهو يهدف إلى تطهير إسرائيل من ذنوبها!

كتب ب. ضاهر:

هدأت جولة التصعيد الأخيرة في قطاع غزة، التي بادرت إليها إسرائيل من خلال اغتيال أمين عام لجان المقاومة الشعبية في القطاع، زهير القيسي. ولم تدّع إسرائيل أنها حققت ردعا أمام لجان المقاومة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي، اللتين خاضتا القتال وحدهما، وإنما أعلن قادة إسرائيل السياسيون والعسكريون أنه تم التوصل إلى حالة من الهدوء وأنهم بانتظار جولة التصعيد المقبلة. وفي هذه الأثناء لا يزال مسلحون فلسطينيون يطلقون صواريخ، عددها قليل جدا، باتجاه جنوب إسرائيل، آخرها سقط أمس الاثنين.

وتفاخر قادة إسرائيل بمنظومة «القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى، وبنجاحها في اعتراض عشرات الصواريخ من طراز «غراد» التي تم إطلاقها من القطاع باتجاه مدن كبيرة، مثل بئر السبع وأسدود وعسقلان. لكنهم اعترفوا في الوقت نفسه بمحدوديتها، في حال اتساع حجم القتال في جولات تصعيد مقبلة أو في حال نشوب حرب شاملة.

وعلى ما يبدو فإن جولة التصعيد الأخيرة لم تأت صدفة بعد زيارة رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى واشنطن، ولقائه مع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، في البيت الأبيض قبل اغتيال القيسي بعدة أيام.

كذلك فإن تصريحات نتنياهو وأوباما، إلى جانب تقارير نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، أظهرت أن لقاءهما إنما رسخ الخلافات بين الجانبين حول الموضوع الإيراني وأيضا حول التسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين. فبعد لقائه مع أوباما، ألقى نتنياهو خطابا أمام المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «إيباك»، وهي اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وصف فيه إيران بأنها ألمانيا النازية وقادتها بأنهم قادة النظام النازي. ولفت رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، في مقال إلى أن نتنياهو اقترب بخطابه أمام «إيباك» من شن هجوم عسكري إسرائيلي ضد المنشآت النووية الإيرانية.

كذلك ألقى نتنياهو خطابا في الكنيست، يوم الاربعاء الماضي، اتهم فيه إيران بأنها تدفع الفصائل الفلسطينية إلى شن هجمات ضد أهداف إسرائيلية، وأن النفوذ الإيراني دخل إلى غزة ولبنان بعدما انسحبت إسرائيل منهما. ويحاول نتنياهو بخطاباته هذه الظهور بمظهر الضحية في محاولة لاستعطاف العالم، ولكن بالأساس الحصول على تأييد الجمهور الإسرائيلي.

وفي رده على سؤال حول ما الذي حققته إسرائيل من جولة التصعيد الأخيرة في القطاع، قال المحلل السياسي في «هآرتس»، عكيفا إلدار، لـ «المشهد الإسرائيلي» إنها «حققت قبل أي شيء علاقات عامة للحكومة والقبة الحديدية وللأشخاص الذين طوروا القبة، من خلال الفرصة التي سنحت للتدقيق في نجاعة هذه المنظومة. الأمر الآخر هو أن إسرائيل نجحت في تعميق الشرخ بين الفلسطينيين، بين الجهاد الإسلامي وحماس، وبين حماس والفصائل المسلحة في غزة وبين السلطة الفلسطينية. أي أن إسرائيل وضعت من خلال جولة التصعيد عراقيل أمام اتفاق المصالحة، لأنه سيكون أصعب الآن التوصل إلى مصالحة مع جهة فلسطينية تؤيد إجراء مفاوضات مع إسرائيل فيما إسرائيل تقتل فلسطينيين. وهذه الحكومة في إسرائيل ليست معنية بهذه المصالحة. وربما أنها ليست مهتمة بالتوصل إلى مصالحة أو لا، لكن التخوف لدى هذه الحكومة هو من أن تؤدي شروط المصالحة إلى اعتراف المجتمع الدولي بحماس وأن يؤيد أن تجري إسرائيل مفاوضات مع حماس».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: هل «القبة الحديدية» مثلما ظهر أداؤها في جولة التصعيد الأخيرة، هي منظومة جيدة لمعارك صغيرة فقط، مثلما حدث الأسبوع الماضي بين إسرائيل والجهاد الإسلامي، أم هي جيدة في الحروب أيضا، مثل مواجهة مسلحة بين إسرائيل وبين حماس أو بينها وبين حزب الله؟

إلدار: «هذه المنظومة لا يمكنها، مثلا، أن تصمد أمام هجوم إيراني. وهذا الأمر يؤكده الخبراء العسكريون. ففي حال حدوث هجوم يتم خلاله إطلاق ألفي صاروخ على إسرائيل فإن هذه المنظومة غير قادرة على العمل لمواجهتها. إضافة إلى أن تكلفة استخدام منظومة القبة الحديدية باهظة للغاية، وكل صاروخ تطلقه لاعتراض صاروخ يكلف أكثر من خمسين ألف دولار».

(*) هل أوقفت إسرائيل جولة التصعيد الأخيرة نتيجة لضغوط مارستها مصر؟

إلدار: «أعتقد أنه يوجد هنا دمج بين عدة أمور. أولا رئيس الحكومة [نتنياهو] لم يحصل على ما كان يريد في واشنطن. ولذلك فإنه بحث عن طريقة لتغيير الأجندة والتشديد على أن إسرائيل ترزح تحت ضغوط. كذلك أرادت إسرائيل التشديد لدى الرأي العام ووسائل الإعلام على أن مبدأ 'الأرض مقابل السلام' لن ينجح، وتذكير الجمهور بذلك دائما، عندما يقول نتنياهو 'أعطيناهم غزة وتلقينا صواريخ'. وهو يريد بذلك القول أن معادلة 'الأرض مقابل السلام' ليست ناجحة».

(*) أي أنه ليس صدفة أن جولة التصعيد جاءت بعد زيارته إلى واشنطن ولقائه مع أوباما؟

إلدار: «لا، ليس صدفة بكل تأكيد».

(*) ماذا حققت إسرائيل من لقاء أوباما - نتنياهو في البيت الأبيض قبل أسبوعين؟

إلدار: «لا أعتقد أن إسرائيل حققت شيئا، وربما نتنياهو حقق إمكانية تحويل الموضوع الإيراني ليصبح أكثر بروزا وأن يكون موضوعا مطروحا في المعركة الانتخابية للرئاسة الأميركية. كذلك فإنه حصل على تعهد من أوباما بأنه في حال عدم نجاح العقوبات ضد إيران في وقف تطوير البرنامج النووي الإيراني فإنه سيدرس خطوات عسكرية، إضافة إلى إعلان أوباما أنه لن يوافق على إمكانية نشوء ميزان رعب بين إسرائيل وإيران».

(*) يخيل أن اللقاء بين أوباما ونتنياهو رسخ الخلافات في الرأي بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية.

إلدار: «كل هذه الأمور تدور في ظل المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة. وكل شيء سيتغير طبعا بعد الانتخابات، في حال فوز أوباما بالرئاسة لولاية ثانية. ونحن نتحدث عن فترة نصف عام».

(*) هل تعتقد أنه في حال فوز أوباما في الانتخابات فإنه سيملي سياسات على حكومة إسرائيل؟

إلدار: «أعتقد أنه إذا فاز أوباما في الانتخابات، والأمر سيكون مرتبطًا بما سيحدث في الكونغرس وما إذا ستكون لديه أغلبية في الكونغرس أيضا، فإنه سوف يغير تعامله مع إسرائيل».

(*) ماذا يعني استخدام نتنياهو للمحرقة ومهاجمة المفاعل النووي العراقي، خلال خطابيه أمام الكنيست، الأسبوع الماضي، وأمام مؤتمر «إيباك»، قبل أسبوعين؟

إلدار: «توجد لهذا الاستخدام أهمية، من ناحية تكتيك نتنياهو، بإثارة الخوف وتحويل المحتل إلى ضحية. وكيف بالإمكان تحويل المحتل إلى ضحية؟ فقط من خلال التذكير بالماضي، وبأمر يثير المشاعر. وهو يفعل ذلك بدون أن يكترث بأي شيء. هذا خطاب ناجح في إسرائيل على الأقل، وأعتقد أنه ليس ناجحا خارج البلاد. عندما تقول محرقة أمام الجمهور الإسرائيلي فإنه يصاب بالشلل. لكن من الجهة الأخرى فإن نتنياهو يلحق الضرر بنفسه، لأنه إذا لم يفعل شيئًا سيكون عرضة للمساءلة الآتية: كيف قلت إن هذا سيؤدي إلى محرقة ولم تفعل شيئا لمنعها؟».

(*) ماذا يستفيد نتنياهو من تحويل نفسه إلى ضحية؟

إلدار: «عندما يقول أنه ضحية وأن شعبه ضحية فإنه يطهّر إسرائيل من الذنوب، ويمكنه أن يطلب التعاطف معها، رغم أنها الجانب القوي والمحتل والمنتصر. وهذه الازدواجية نجحت على مدار سنوات طويلة مضت في إنهاض يهود أميركيين والوقوف على أرجلهم لدى سماعهم خطاب الضحية من زعيم إسرائيلي وفتح محفظاتهم. لكن من الجهة الأخرى، فإنه إذا أخرجنا المحرقة والضحايا من السجال، فإن ادعاء نتنياهو بأن 'حق الدولة في الدفاع عن نفسها' يتحول إلى سيف ذي حدين. وسنواجه صعوبة في الرد على زعيم فلسطيني يدعي أن 'من حق شعب بلا دولة أن يدافع عن نفسه'؟ من الجهة الأخرى، إذا كان من العدل فرض عقوبات على إيران لأنها تتطلع إلى الحصول على ردع نووي، فلماذا يحظر فرض عقوبات على إسرائيل من أجل وقف الاستيطان».

إعـداد: برهوم جرايسي

تفاقم التباطؤ الاقتصادي ولا مؤشرات إلى ركود!

*خبراء يتحدثون عن عدة أسباب تقود إلى تباطؤ اقتصادي *من الحسابات المدرجة: «التهديد الإيراني» والانتخابات العامة المبكرة * نظرة تفاؤلية للاقتصاد الإسرائيلي مقارنة بالمعطيات الاقتصادية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة *

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١١ كان بنسبة ٧ر٤٪، كنسبة شبه نهائية، في حين أن النمو في العام ٢٠١٠ كان بنسبة ٨ر٤٪. وهذه نسب تبقى أعلى بكثير مما كان في الدول الأوروبية المتطورة، التي منها ما سجلت تراجعا في النمو، ولكن في المقابل فإن وزارة المالية الاسرائيلية تتوقع للعام الجاري ٢٠١٢ نموا بنسبة ٣ر٢٪، وهي نسبة تعتبر تفاؤلية قياسا بالتقديرات الأخرى، مثل تقديرات بنك اسرائيل المركزي الذي يتوقع نموا بنسبة ٨ر٢٪، وفي غضون ذلك تتكاثر التقارير التي تتحدث عن تباطؤ في وتيرة النمو، ما يضع كل التقديرات تحت علامة سؤال.

ونشرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية تقريرا موسعا، تضمن تقديرات خبراء «كبار» في الاقتصاد الاسرائيلي، يشير إلى سلسلة معطيات حول استفحال التباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي، ولكن المؤشر الأبرز حسب تقرير الصحيفة هو وتيرة النمو الاقتصادي على مر العام الماضي ٢٠١١، ففي الربع الأول من ذلك العام كان النمو ٨ر٤٪، وفي الربع الثاني هبط إلى ٩ر٣٪، وفي الثالث إلى ٨ر٣٪، ولكن الهبوط الأبرز كان في الربع الأخير، وهو مؤشر إلى وتيرة وحركة النمو الاقتصادي، على الأقل في الأشهر الأولى من العام التالي، بمعنى الحالي، إذ كانت نسبة النمو ٢ر٣٪.

وتنقل الصحيفة عن خبراء الاقتصاد قولهم إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من عدم وضوح في عدة مجالات، ومن أبرزها مصير وتوجهات الأزمات الاقتصادية في أوروبا، ودول متطورة أخرى، وشكل انعكاسها على الاقتصاد الاسرائيلي، وأيضا بسبب كثرة الحديث عن احتمال التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة في اسرائيل، بمعنى عدم وضوح سياسي وثبات الحكومة الحالية.

وحسب هؤلاء الخبراء، فإنه على الرغم من أن معطيات الاقتصاد الاسرائيلي جيدة وأفضل بكثير مما هي عليه في دول أوروبية متطورة، فإن هناك معطيات «مثيرة لقلق الاقتصاد الإسرائيلي»، من بينها أن الصادرات الاسرائيلية ارتفعت في العام الماضي ٢٠١١ بنسبة ٩ر٤٪ «فقط»، بمعنى أنها ليست كافية لتحقيق نمو أعلى، خاصة وأن نسبة زيادة الصادرات في الربع الأخير من العام الماضي كانت طفيفة جدا، مقارنة مع الزيادات التي تحققت في الأشهر التي سبقت الربع الأخير.

ويقول رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية في وزارة المالية الإسرائيلية إلداد شيدلوفسكي: «إن إسرائيل بعيدة من الركود الاقتصادي»، ويتبنى تقديرات وزارته بأن النمو سيكون في العام الجاري ٢ر٣٪. ويضيف: «إن هذا نمو أقل مما كان في السنوات الأخيرة، ولكنه نمو جيد مقارنة مع الدول الأوروبية».

وفي رده على تقديرات بنك اسرائيل المركزي، التي تقول إن النمو في العام الجاري سيكون ٢ر٣٪، يقول الخبير شيدلوفسكي: صحيح أن النمو الاقتصادي كان في وتيرة تراجع على مر أشهر العام ٢٠١١، ولكن بإمكان إسرائيل أن تحقق نموا بنسبة أعلى من ٣٪، «إذا لم تحدث كارثة عالمية، وإذا لم تخرج دول من اتحاد دول اليورو».

ويعرب شيدلوفسكي عن تفاؤله من احتمالات خروج أوروبا والولايات المتحدة من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، خاصة على ضوء بدء انتظام الأمور في اليونان، حسب ما يرى، كذلك فإنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي في أوروبا سلبي، بتراجعه بنسبة ٧ر٠٪، إلا أن هناك مؤشرات لاستقرار، وبدء حل المشاكل، كذلك فقد تراجعت التخوفات من تفكك اتحاد دول اليورو.

ويضيف مبررا أسباب تفاؤله بأن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وصل في العام الماضي إلى نسبة ٣٪، والبطالة هناك انخفضت إلى ٨ر٣٪، وتتوقع الولايات المتحدة نموا في العام الجاري بنسبة ٢٪.

ويتابع مبررا تفاؤله النسبي: إن العالم ليس فقط أوروبا والولايات المتحدة، فهناك الصين والهند، حيث نرى نسب نمو عالية جدا تتراوح ما بين ٨٪ إلى ٩٪، وهناك أماكن أخرى في العالم بالإمكان تعزيز العلاقات الاقتصادية معها.

عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل الإسرائيلية- تحذيرات جديدة من احتمال ارتفاع نسبة البطالة خلال العام الحالي كانعكاس للتباطؤ الاقتصادي

التهديد الايراني

وفي مقابل هذه التقديرات للخبير شيدلوفسكي، فإن الخبير الاقتصادي آفي بن بسات، المحاضر في الجامعة العبرية- القدس، والذي كان مديرا عاما لوزارة المالية، يعبر عن قلقه من احتمال أن يتحقق أحد الأخطار التي تتوقعها إسرائيل حسب تعبيره، وعلى رأس هذه الأخطار يقف الخطر الإيراني.

ويقول بن بسات: «إننا نعيش في مرحلة خارجة عن المألوف وفيها الكثير من الأخطار، وأكثر من أي وقت مضى، وهذه الأخطار لا يتم أخذها بعين الاعتبار لدى وضع التقديرات الاقتصادية، فكل خطر يتحقق سيدفعنا نحو سيناريو تشاؤمي أكثر، ولكن من ناحية اخرى، فإذا لم تتحقق هذه الأخطار فإن العام ٢٠١٣ سيكون أفضل من العام الجاري- ٢٠١٢».

أما في الشأن الإيراني، فيقول بن بسات إنه حتى لو لم يحدث تحرك عسكري، فإنه سيكون هناك صرف عسكري يضر بالميزانيات الاجتماعية، وبقدرة تجاوب الحكومة مع مطالب حملة الاحتجاجات الشعبية التي كانت في الصيف الماضي.

وتابع بن بسات مفسرا: على ضوء تصعيد اللهجة تجاه إيران، وكثرة التقديرات المرتبطة بهذا الشأن، فستكون ضغوط من أجل تعزيز منظومة الصواريخ الدفاعية، وفي حال وقعت مواجهة عسكرية، فستكون أضرار جسدية ومادية، وهذه خسائر للاقتصاد.

كذلك وحسب بن بسات فإن احتمال أن تجري الانتخابات البرلمانية في اسرائيل قبل موعدها، إما في النصف الثاني من العام الجاري، أو في النصف الأول من العام المقبل ٢٠١٣، يشل قدرة الحكومة على الرد بشكل طبيعي على الأخطار الاقتصادية، إن كانت قادمة من الخارج، أو إن كان مصدرها في داخل اسرائيل، كذلك فإن لنتائج الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية في تشرين الثاني المقبل انعكاسات على إسرائيل، فإذا تواصلت حالة الطريق المسدودة بين الأغلبية الجمهورية في الكونغرس وبين الرئيس باراك أوباما، فإن هذا سيؤجج الأزمة الاقتصادية هناك، وستنعكس بقدر ما على الاقتصاد الاسرائيلي.

كما يشير بن بسات إلى احتمالات ارتفاع نسبة البطالة في العام الجاري، فبعد أن كانت بنسبة هي الأقل منذ ثلاثة عقود ونيف- ٤ر٥٪- من المحتمل أن ترتفع بشكل ملحوظ في العام الجاري. ويضيف: إذا ازدادت قوة العمل في العام الجاري بنسبة ٣ر٢٪، وازداد المنتوج من العمل بنسبة ٢ر١٪، فإن على النمو الاقتصادي أن يكون ٥ر٣٪ على الأقل، وإلا فإن البطالة ستزداد.

انخفاض جباية الضرائب

ومن ملامح التباطؤ الاقتصادي انخفاض جباية الضرائب، فقد قال تقرير لسلطة الضرائب الإسرائيلية إن جباية الضرائب في شهر شباط الماضي سجلت انخفاضا بنسبة ٥ر٥٪، مقارنة مع ما تمت جبايته في نفس الشهر من العام الماضي- ٢٠١١.

وحسب التقرير ذاته فإن الجباية في شهر شباط الماضي كانت أقل بحوالي ١٢٠ مليون دولار مما كانت عليه في نفس الشهر من العام الماضي، حين بلغت الجباية ٤ر٦ مليار دولار.

وقد بلغ حجم الضرائب المباشرة في الشهر الماضي ٧٣ر٢ مليار دولار، بينما بلغ حجم الضرائب غير المباشرة قرابة مليار دولار، كما دخل إلى الخزينة العامة قرابة ٩٠ مليون دولار من الرسوم الحكومية.

يذكر أن جباية الضرائب في الشهر الأول من العام الجاري- كانون الثاني الماضي- سجلت مبلغا قياسيا فاق كل التوقعات، وكان المبلغ الإجمالي ٢٣ مليار شيكل، ما يعادل ١ر٦ مليار دولار. وقد فاجأ المبلغ الإجمالي للضرائب في الشهر الاول جميع الأوساط الاقتصادية، ولكن بشكل خاص كبار مسؤولي وزارة المالية وسلطة الضرائب، إذ أن أقصى التوقعات وصلت إلى ما بين ٢٠ إلى ٢١ مليار شيكل، ولهذا تجري دراسة أسباب هذا الارتفاع غير المتوقع في ظل مؤشرات إلى تباطؤ اقتصادي.

وكانت الموازنة العامة قد نصت على ان إجمالي الضرائب للعام الجاري سيكون ٢٣٢ مليار شيكل، ما يعادل تقريبا ٦١ مليار دولار، إلا أن المداخيل العامة من الضرائب في العام الماضي سجلت عجزا بنحو ١ر٣ مليار دولار، من أصل مبلغ متوقع هو ٥٨ مليار دولار، وهذا بفعل مؤشرات تباطؤ اقتصادي، وبشكل خاص في قطاع الصادرات.

وقال تقرير لوزارة المالية إن العجز في الموازنة العامة بلغ في شهر شباط الماضي حوالي ٨٠٠ مليون دولار، وقسم جدي من هذا العجز نابع من التراجع في المداخيل، وبذلك يكون إجمالي العجز في الموازنة العامة في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ١٨ر٢ مليار دولار.

الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة تراجعت بنسبة ٢٣٪ وارتفعت إلى الشرق الأقصى بنسبة ٩٪

* الصادرات الإجمالية تراجعت في الأشهر الأربعة الأخيرة * الزيادة الحاصلة في الصادرات للشرق الأقصى لا تغطي حجم التراجع للولايات المتحدة *

كشف تقرير معهد الصادرات الإسرائيلية، الصادر في الأيام الأخيرة، عن تقلبات حادة في قائمة الدول المستوردة، وكما يبدو فإن هذا ناجم عن انعكاسات أزمات اقتصادية، من جهة، وعن فتح أسواق جديدة في الشرق الأقصى من جهة أخرى. ولكن ما يقلق الاسرائيليين في هذا التقرير هو الانخفاض الحاد في الصادرات الاسرائيلية إلى الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٢٣٪ منذ شهر تشرين الأول الماضي.

ويقول التقرير إن الصادرات الإسرائيلية إلى الشرق الأقصى، بما في ذلك الهند والصين، بلغت في الأشهر الأربعة الأخيرة ٢١٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية، بينما بلغ حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية ٢٠٪ من مجمل الصادرات الاسرائيلية، وهذا بعد أن احتلت الولايات المتحدة على مر السنين المرتبة الاولى في الصادرات الاسرائيلية، وكانت حصتها تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من كل الصادرات الاسرائيلية في العام الواحد.

ويقول تقرير آخر لوزارة المالية الإسرائيلية إنه في الشهر الاول من العام الجاري، كانون الثاني، تراجعت الصادرات بنسبة ٣ر٦٪، بينما ازداد الاستيراد بنسبة مضاعفة تقريبا، ٢ر١٢٪.

ويستدل من تقرير آخر أن الصادرات الصناعية الإسرائيلية شهدت في الشهر الأخير من العام الماضي، كانون الأول ٢٠١١، والشهر الأول من العام الجاري ٢٠١٢، كانون الثاني، انخفاضا فعليا بنسبة ٤٪ مقارنة مع الشهرين اللذين سبقاهما، وبهذا تكون الصادرات الصناعية قد سجلت في النصف الثاني من العام الماضي والشهر الاول من العام الجاري انخفاضا بنسبة ٩٪.

ويقول اتحاد الصناعيين إن هذه المعطيات لا تشمل الصناعات الحربية، وخاصة الجوية منها، وهذا لأن هذا النوع من الصادرات يشهد تقلبات دائمة، ولو تم دمج هذه الصناعات مع باقي الصادرات الصناعية لشهدنا انخفاضا عاما بنسبة ١٣٪.

واعتبرت الوزارة في تقريرها أن هذه المعطيات تضيء الضوء الأحمر، وترفع العجز في الميزان التجاري إلى ١ر٩ مليار شيكل، أي ما يعادل ٤ر٢ مليار دولار.

وحسب التقارير المذكورة فإن حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية في الأشهر الأربعة الماضية بلغ ٩ر٢ مليار دولار، وهو يشكل انخفاضا حادا بنسبة ٢٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

أما الصادرات إلى الشرق الأقصى فقد بلغت في الأشهر الأربعة الماضية ١ر٣ مليار دولار، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ٩٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وبناء على ذلك فإن نسبة الصادرات إلى الشرق الأقصى من مجمل الصادرات الاسرائيلية بلغت ٢١٪.

وهذا يشكل كما يبدو انجازا للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية التي شرعت في السنوات الثلاث الأخيرة تبحث عن بدائل للأسواق الاوروبية والأميركية، على ضوء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وما نجم عنها من انخفاض في الصادرات اليها.

غير أن محللين يعتبرون هذا منفذا مؤقتا للصادرات الإسرائيلية، إذ أنه من ناحية إسرائيل تبقى الأسواق الأوروبية والأميركية أكثر استقرارا على المدى الأبعد.

وكانت توقعات خبراء اقتصاديين في معهد الصادرات الإسرائيلي قد تحدثت في وقت سابق عن أن الصادرات الإسرائيلية سترتفع في العام الجاري ٢٠١٢ بنسبة ٥ر١٪ فقط، وهي نسبة مقلقة نوعا ما للاقتصاد الإسرائيلي وستنعكس مباشرة على حجم النمو الاقتصادي.

وحسب توقعات خبراء المعهد، فإن العام ٢٠١٢ سيشهد انخفاضا في نسبة ارتفاع التجارة الدولية لتهبط إلى ٤٪، بدلا من ٦ر٦٪ في العام الماضي ٢٠١١ وحوالي ١٤٪ في العام ٢٠١٠، فعلى خلفية الانخفاض في حجم الاستيراد في دول الاتحاد الأوروبي، من المتوقع أن تنخفض الصادرات الإسرائيلية من حيث قيمتها بالدولار بنسبة ١٠٪، ولكنها سترتفع من جديد في العام ٢٠١٣ بنسبة ٥٪، بينما سترتفع الصادرات إلى آسيا بنسبة ١٠٪.

وقال رئيس معهد الصادرات الإسرائيلية رمزي غباي إن المصدرين الإسرائيليين يتوقعون في العام الجاري انخفاضا في طلب الأسواق الأوروبية على بضائعهم، مقابل ارتفاع طفيف في الطلب في السوق الأميركية، إذ تستوعب الأسواق الأوروبية والأميركية مجتمعة حوالي ٦٠٪ من الصادرات الإسرائيلية، علما أن هذه النسبة ترتفع في فترات معينة إلى حوالي ٧٠٪، ولهذا فإن التراجع في هذه الأسواق ينعكس فورا على حجم الصادرات الإسرائيلية.

مدعاة للقلق

وتؤكد المحللة الاقتصادية أوره كورين، في مقال لها في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أن هذه المعطيات إيجابية من جهة، ولكنها ليست واعدة بالشكل الكافي على المدى البعيد من جهة أخرى.

وتقول في مستهل مقالها إنه قبل عامين، حينما بدأ الحديث عن ضرورة البحث عن أسواق جديدة لتدارك التراجع المتوقع في الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، كان هناك من شكك في الأمر وقال إنه من غير الممكن توجيه الصادرات من الولايات المتحدة إلى الشرق الأقصى وغيره في غضون عامين أو ثلاثة، ولكن الأمر تحقق، وكما يبدو فإن هذا كان صعبا على شركات كبيرة، ولكن ليس على شركات صغيرة سريعة في حركتها.

وتضيف كورين كاتبة: إن تقرير معهد الصادرات يظهر أن الصادرات إلى الشرق الأقصى تفوقت على الصادرات إلى الولايات المتحدة، وكما يبدو فهذا ناتج عن استيعاب شركات في إسرائيل أن النمو الاقتصادي جنح نحو الشرق، ولكن من جهة أخرى فإن الأمر الأقل فرحا في هذا الوضع الناشئ هو أن هذا التغيير نابع ليس من مبادرات لمصدرين اسرائيليين، وإنما من تراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة، وحينما لا يجدد الأميركيون عقودا وصفقات تجارية انتهت مدتها، بما في ذلك صفقات مع الشركات العسكرية، وحينما لا يجد المصدرون أسواقا تعوض كليا عن التراجع الحاصل مع الولايات المتحدة، فإن الصادرات ككل ستشهد تراجعا.

وتواصل كورين مؤكدة أن المشكلة تكمن في أن الزيادة في الصادرات إلى الشرق الأقصى بما فيه الصين لا تغطي التراجع الحاصل في الصادرات إلى الولايات المتحدة، ولهذا علينا أن نأمل انتعاشا في الأسواق الأميركية بسرعة أكبر من المتوقع، ومعه أن نأمل انتعاشا في الصادرات إلى الولايات المتحدة. ولكن إذا لم يحدث هذا، فيجب اخراج المخططات الجاهزة، ووضعها على السطح، من أجل لجم التراجع في الصادرات، ومنها ما هو كفيل بإيجاد أسواق أخرى قادرة على استيعاب التراجع، لأنه إذا ما تراجعت الصادرات فسيكون لها انعكاسات على السوق المحلية وبشكل خاص على سوق العمل واتساع البطالة.

وتقول كورين إن تخصيص ميزانية ١٠٠ مليون دولار لتشجيع نشاط الشركات الاسرائيلية في كل من الهند والصين ليس الدواء لهذه المشكلة، بل يجب البحث وبسرعة عن وسائل إبداعية لتدارك الأمر قبل استفحاله.

موجز اقتصادي

ارتفاع معدل الرواتب بنسبة ٨ر٣٪

قال تقرير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي إن معدل الرواتب العام في اسرائيل في العام الماضي ٢٠١١ بلغ ٨٧٣٥ شيكلا، كراتب غير صاف، وهو ما يعادل ٢٣٣٠ دولارا، في حين أن الراتب الصافي بعد خصم الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي والصحي ومخصصات التقاعد يبقى في حدود ١٩٣٠ دولارا.

وقد ارتفع الراتب غير الصافي في العام الماضي بنسبة ٨ر٣٪ مقارنة مع معدل الرواتب في العام ٢٠١٠، ويقول التقرير إن معدل الرواتب في الشهر الأخير من العام ٢٠١١ سجل ارتفاعا حادا وبلغ ٩٠٥٥ شيكلا، أي ما يعادل ٢٤١٠ دولارات، إلا أن هذا يعتبر ارتفاعا «موسميا» إذ صح التعبير، لأنه قد يشمل مدفوعات تدفع لمرة واحدة مرتبطة بنهاية العام.

ومن المفترض أن يرتفع الحد الأدنى للأجر في شهر نيسان المقبل بنسبة طفيفة، على أن يصل في شهر تموز المقبل إلى ٤٣٠٠ شيكلا، بدلا من ٤١٠٠ شيكل اليوم، وسيكون الراتب بعد الارتفاع ١١٤٦ دولار بسعر الصرف في هذه الايام.

ويقول التقرير إن أعلى معدل للرواتب تسجله شركتا الكهرباء والمياه الحكوميتان، في الوقت الذي تستمر فيها أسعار الكهرباء والمياه في الارتفاع، وأكثر من مرة كان رفع أسعار الكهرباء مرتبطا بقضايا الرواتب والتقاعد، خاصة في شركة الكهرباء، التي بلغ معدل الرواتب فيها ٥٨٧٠ دولارا، أي ما يعادل ٢٥١٪ من معدل الرواتب العام.

وقال تقرير آخر إن أدنى معدل للرواتب يحصل عليه المهاجرون اليهود من أثيوبيا، نظرا إلى أن السواد الأعظم من بينهم لا يملكون مؤهلات علمية أو مهنية، ونسبة عالية جدا منهم تعمل في قطاعي النظافة والخدمات المنزلية. وحسب التقرير ذاته فإن معدل الرواتب لدى هؤلاء أقل بنسبة ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من معدل رواتب العرب، ولكن يشار هنا إلى أن عدد العاملين من أثيوبيا يتراوح ما بين ٦٠ ألفا إلى ٧٠ ألفا فقط.

ويشير التقرير إلى أن انخفاض معدل الرواتب لدى الأثيوبيين مقابل العرب يتلاشى بعد أقدمية ١٧ عاما، ليعود معدل الرواتب لدى العرب هو الأقل من بين الجميع.

ارتفاع في استيراد السيارات الخاصة

بيّن تقرير صادر عن مسؤولي قطاع السيارات في إسرائيل أن شهر شباط الماضي سجل ذروة في شراء السيارات الجديدة الخاصة، إذ جرى بيع ٢١٥٥٠ سيارة مقابل ١٦٥٠٠ سيارة في شهر كانون الثاني الماضي، و١٥٦٨٨ سيارة في شهر شباط من العام الماضي ٢٠١١، كذلك تبين وجود ارتفاع حاد في شراء السيارات للقطاع الاقتصادي.

ويقول التقرير إن هذا الارتفاع الحاد في شراء السيارات يأتي بعد انخفاض نسبي في شرائها.

وفي المجمل فقد تم في الشهرين الأولين من العام الجاري شراء أكثر من ٣٨٠٠٠ سيارة، ولكن حدث انخفاض بنسبة ٣ر١٤٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وكما يبدو فإن هذا الانخفاض يعود إلى الارتفاع الحاد في بيع السيارات في العام الماضي.

وكان تقرير صادر عن اتحاد وكلاء بيع السيارات في إسرائيل قال إن العام الماضي ٢٠١١ سجل ذروة غير مسبوقة في عدد السيارات الجديدة التي بيعت في إسرائيل، ووصل العدد تقريبا إلى ٢٢٦ ألف سيارة، بزيادة بنسبة ٣ر٤٪ عن العام ٢٠١٠، الذي بيعت فيه قرابة ٢١٦٥٠٠ سيارة جديدة.

ويقول مسؤولون في اتحاد وكلاء بيع السيارات إنه على الرغم من عدد السيارات الكبير الذي تم تسجيله في العام الماضي، إلا أن الربع الأخير من العام ٢٠١١، سجل تراجعا بنسبة ٢١٪ في شراء السيارات، ولكن من جهة أخرى فإن مراقبين يعزون ذلك إلى حالة اكتفاء، بعد الارتفاع الحاد الذي كان في فترات سابقة من نفس العام.

إلى ذلك، قال تقرير آخر إن شراء المعدات البيتية شهد في شهر شباط الماضي تقلبات، إذ كانت هناك معدات شهدت ارتفاعا وأخرى شهدت انخفاضا، فقد شهد بيع الثلاجات ارتفاعا بنسبة ٥٨٪، مقابل انخفاض بنسبة ٢١٪ في بيع الغسالات، وارتفاع بنسبة ٣٦٪ في بيع ماكينات الجلي، بينما ارتفع بيع ماكينات تجفيف الغسيل بنسبة ٤٪.

كذلك فقد شهد بيع أجهزة الفيديو على أنواعه انخفاضا بنسبة ٤٤٪، وانخفض بيع أجهزة التلفزيون بنسبة ٩٪، وفي المقابل شهد بيع السجائر ارتفاعا بنسبة ١١٪.

الهند توقف التعامل مع شركة «تاعس» العسكرية

أكدت مصادر إسرائيلية صحة ما نشر في الأيام الماضية في الهند، بأن وزارة الدفاع الهندية قررت التوقف عن شراء صناعات شركة عسكرية إسرائيلية لمدة ١٠ سنوات، وهذا في أعقاب الكشف عن قضية فساد. كما يشمل القرار الهندي خمس شركات سويسرية.

ويجري الحديث إسرائيليا عن شركة «تاعس»، وهي من أكبر وأقدم شركات الصناعات الحربية الإسرائيلية، وهي شركة شبه حكومية. وقد دخلت الشركة إلى القائمة السوداء، التي أعدتها وحدة التحقيقات المركزية في الهند، على خلفية دلائل تدين الشركة بمحاولات فساد، لتمرير صفقاتها في البلد. وكما يبدو فإن قضية الفساد تتمحور في محاولات دفع رشى لمسؤول هندي أو أكثر.

وتعتبر الهند من أكبر مستوردي الصناعات الحربية الاسرائيلية، إلا أنه في السنوات الأخيرة ظهرت أكثر من قضية تتعلق بشبهات فساد، وتراجعت صفقات الأسلحة الإسرائيلية إلى الهند بنسبة هائلة خلال الفترة الأخيرة كانعكاس للتحقيقات الجارية في ذلك البلد.

وقد بدأت العلاقات العسكرية بين اسرائيل والهند في سنوات التسعين من القرن الماضي، ولكنها اشتدت مع السنين. وكانت الهند في مرحلة معينة تعتبر من بين أول ثلاث دول من حيث استيراد الصناعات العسكرية الاسرائيلية.

تفاقم ضعف الأنظمة العربية- إحدى أخطر نتائج «الربيع العربي»!

بقلم: إفرايم كام(*)

لا شك في أن الدول الغربية وإسرائيل تشعران بالقلق جراء صعود نفوذ التنظيمات الإسلامية المتطرفة في الدول العربية نتيجة ثورات «الربيع العربي»، الأمر الذي من شأنه أن يعرض العلاقات مع إسرائيل للخطر. لكن إلى جانب ذلك يتعين علينا الانتباه إلى نتيجة ثانية لـ «الربيع العربي» لا تقل أهمية وخطورة عن الأولى، وهي الضعف الداخلي الذي أصاب عدداً من الأنظمة العربية.

وتعتبر ظاهرة الدول الضعيفة من الظواهر التي برزت خلال العقود القليلة الفائتة، والمقصود بذلك الدول التي ضعفت فيها السلطة المركزية بحيث باتت غير قادرة على السيطرة على كامل أراضي الدولة، وهو ما أدى إلى أن تحل محلها تنظيمات لا تخضع لإرادتها، وبعض هذه التنظيمات هو عبارة عن ميليشيات مسلحة تتقاتل فيما بينها أو تقاتل النظام، وجزء آخر منها هو عبارة عن منظمات إجرامية.

ويوجد في العالم الثالث عشرات الدول التي يمكن تصنيفها بأنها دول فاشلة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك فيما يتعلق بأحداث منطقة الشرق الأوسط: أفغانستان وباكستان والعراق والصومال والسودان ولبنان. كما تجدر الإشارة إلى أن ضعف هذه الدول يؤدي إلى تحول المنطقة إلى مصدر للإرهاب والعنف.

ويتحمل سكان هذه الدول الضعيفة العبء الأكبر من هذه المشكلة، فهم لا يحظون بالحماية من جانب النظام الذي يعجز عن تقديم الخدمات الأساسية، ولا يقدر على مواجهة مشكلة الفقر ولا على المحافظة على مستوى معقول من الأمن الداخلي. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدول الضعيفة هي السبب الأساس لظاهرة اللاجئين الذين يبحثون عن دولة تقدم لهم الملاذ السياسي والعمل.

في المقابل، تستغل التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، هذا الأمر كي تبني في هذه الدول الضعيفة قاعدة لقواتها العملانية ولتنفيذ هجماتها. وبهذه الطريقة، بنت القاعدة قواعدها على الحدود بين أفغانستان وباكستان، كما سمح ضعف الدولة المركزية للقراصنة الصوماليين بخطف السفن في المحيط الهندي، وهذا ما فعله البدو في سيناء عندما استغلوا الفراغ الحاصل وأنشأوا بنية تحتية من أجل تهريب السلاح والقيام بهجمات ضد إسرائيل. ويسمح الفراغ الناشئ في هذه الدول الضعيفة بتدخل الدول الأجنبية في سياستها الداخلية بواسطة تدفق الأموال والسلاح، على أساس إقامة علاقات مع التنظيمات المحلية واستخدامها لاحقاً.

لقد فاقم «الربيع العربي» ظاهرة الدول الضعيفة، الأمر الذي أدى إلى خسارة عدد من الأنظمة العربية لاستقرارها وقوتها. كذلك أدى «الربيع العربي» حتى الآن إلى سقوط ثلاثة أنظمة، وما زال هناك نظامان يدافعان عن بقائهما. وعلى الرغم من أن الحكام العرب الذين سقطوا كانوا من الطغاة المستبدين، لكنهم كانوا يتمتعون بالقوة، واستطاعوا السيطرة جيداً على دولهم. في مقابل ذلك نجد أن السلطة الجديدة التي حلت محلهم منقسمة على نفسها ومشرذمة وعاجزة عن فرض القانون والنظام وتسعى لإرضاء الجمهور.

فعلى سبيل المثال، لا وجود لقيادة واضحة في مصر قادرة على فرض إرادتها، والنظام الجديد لم يستطع منع مهاجمة السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وهذا أمر لم يكن ممكناً أن يحدث في أيام الرئيس السابق حسني مبارك.

إن ضعف الأنظمة العربية الجديدة قد يستمر أشهرًا وربما أعوامًا، وذلك لعدة أسباب، منها: الصراع على النفوذ داخل الأنظمة الجديدة؛ غياب زعامة معروفة وقادرة على تحمل المسؤولية؛ حاجة هذه الأنظمة الجديدة إلى الوقت كي تبني قوتها وتحظى بالشرعية؛ بروز قوة الجماهير؛ صعود الميليشيات المسلحة؛ ونضال أنصار النظام السابق من أجل الحصول على مواقع لهم داخل النظام الجديد.

ومما لا شك فيه أن هذا سينعكس سلبًا على عدد من الدول، بينها إسرائيل. إذ من الممكن أن يتحول عدد من هذه الدول الضعيفة إلى حاضن للتنظيمات الإرهابية. وما حدث في العراق ولبنان وسيناء يمكن أن يحدث في اليمن وليبيا، ويتعين علينا أن نفكر فيما قد يحدث في سورية - حيث لا يزال الهدوء مسيطراً حتى الآن على هضبة الجولان - في حال تحولت إلى دولة فاشلة لا يوجد فيها سلطة واضحة المعالم.

وفي النهاية، سيؤثر ضعف الأنظمة أيضاً في علاقات السلام مع إسرائيل، ومعلوم أن هذا السلام لا يتمتع بشعبية في الشارع العربي، لا في مصر ولا في الأردن، وقد جرى فرضه من جانب النظام في البلدين. وعندما ستضعف هذه الأنظمة فإن السلام أيضاً سيضعف.

(*) نائب رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

هل ثمة جديد تحت الشمس؟

الرأي العام وعملية اتخاذ القرارات في إسرائيل

بقلم: تمار هيرمان(*)

شهدت إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة، شأنها شأن الكثير من دول العالم، تغييرا عميقا في العلاقات بين المواطنين وبين قيادتهم السياسية. وقد وجد هذا التغيير تعبيرا له في تآكل المكانة والهيبة المهنية والأخلاقية للمنتخبين في نظر الناخبين، وفي مطالبة الجمهور بشكل متزايد بأن يكون له «صوت» في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

ويمكن القول إن هذه المسألة لا تكمن في تدني نوعية القيادة (الزعامة)، أو في عجز «خط الإنتاج» البشري عن إنجاب أناس قادرين على الارتقاء إلى مصاف الزعماء الكبار، وإنما هي مرتبطة بجملة ظروف جديدة، عميقة ومركبة، تتجلى بالأساس في تغيير نمط العلاقات في كل ما يتعلق بصلاحية وسلطة المنتخبين وبمطالب الناخبين.

إحدى النتائج الناجمة عن هذا التغيير، هي أن المواضيع التي كان الانشغال بها يعتبر في الماضي من اختصاص الموجودين في الزعامة السياسية فقط، وفي مقدمها مواضيع السياسة الخارجية والأمن، بات ينظر لها الآن كموضوع للنقاش العام. ولعل الجدل الراهن (في إسرائيل) حول مسألة إمكانية وقيمة وجدوى توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى المنشآت النووية الإيرانية، يشكل مثالا واحداً فقط من أمثلة كثيرة على هذا النقاش.

ويبرز التغيير في العلاقات بين متخذي القرارات والجمهور الواسع في أنظمة الحكم الديمقراطية ولكن ليس بشكل حصري كما أثبتت الانتفاضات العربية في السنة الأخيرة. ولا يعود ذلك فقط إلى وجود حرية التعبير والتنظيم في الأنظمة الديمقراطية، وبالتالي عدم وجود تهديد مباشر للذين يخالفون علنا مواقف الزعامة، بل ويعترضون أحيانا على حقها في اتخاذ القرار من دون التشاور مع الشعب، وإنما لأن النموذج الديمقراطي يقوم في أساسه على فرضية المساواة بين الناس من ناحية الفهم والإدراك والجوهر الأخلاقي، ويعطي السيادة للشعب، ويرسم حدود صلاحية المخولين باتخاذ القرارات كصلاحية أعطيت لهم لفترة محدودة فقط.

والمشكلة هي أن العمل السياسي يتسم في الكثير من الأحيان بالتعقيد والسرية، ويتطلب قرارات سريعة، مما يجعل من الصعب إشراك الجمهور في اتخاذ القرارات ولا سيما في أوقات الأزمة. لذلك يطالب المخولون باتخاذ القرارات بالحق في أن يقرروا من دون كشف جميع اعتباراتهم أمام ناخبيهم، ومن دون أخذ موافقتهم على القرارات، حتى لو كان لها انعكاسات بعيدة الأثر. هذا المطلب لا ينظر له الآن بعين الارتياح، بل إنه يساهم في خلق توتر دائم في العلاقات بين الجمهور وبين النخبة السياسية.

النخبة السياسية منقسمة على نفسها

هناك توجهان رئيسان في التعاطي مع هذه المعضلة: الأول يتمثل في وجهة نظر مؤداها أن تدخل الجمهور في الحياة السياسية يجب أن يتم في موعد الانتخابات فقط، وأن عليه ترك شؤون الدولة، بين دورة انتخابية وأخرى، في يد المستوى المنتخب ومن يعاونه من أصحاب الخبرة والاختصاص. أما التوجه الثاني فيتلخص في وجهة نظر معاكسة تقضي بوجوب أن يكون الجمهور يقظا طوال الوقت وأن يسأل عن رأيه في كل مرة تطرح فيها مسألة مهمة على الأجندة القومية.

وتنعكس هاتان الرؤيتان المتناقضتان في نصين مقتبسين، يبرهنان على أن النخبة السياسية أيضا- وليس فقط الجمهور- منقسمة على نفسها بشأن مسألة الحد الملائم لإشراك الجمهور في اتخاذ القرارات.

الاقتباس الأول من حديث لوزير الدفاع الإسرائيلي الحالي، إيهود باراك، والذي يدعو إلى وجوب الحد من النقاش العام في مسائل مصيرية، وورد فيه: «إن المهرجان الدائر حول موضوع إيران يستوجب محاسبة النفس. يجب أن نسأل أنفسنا حول ما فعلناه هنا؟ هل كان ذلك سجالا عميقا أم ضحلا؟ الطريقة التي جرى فيها هذا السجال كانت مخزية أحيانا... ينبغي لمثل هذا النقاش أن يتم بصورة مسؤولة وجادة.. نحن (باراك ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو) نراقب الوضع يوما بعد يوم بمسؤولية.. نحن لا نعمل وحدنا، وفي كل الأحوال يجب أخذ مصادقة الحكومة على أية خطوة».

الاقتباس الثاني من حديث لعضو الكنيست والوزير السابق يوسي سريد، والذي يطالب بعدم إقصاء الجمهور من النقاشات التي تمهد لاتخاذ قرارات حاسمة في مثل هذه المواضيع. وورد فيه: «يجب أن نسأل ونسأل طوال الوقت، وأن لا نأخذ أية إجابة كمسلمة.. يجب أن نبحث ونتقصى، وأن لا يغرينا التوجه الأحمق بأنهم هناك، فوق، يعرفون أكثر منا، وبالتالي سيتخذون القرار الحكيم... إياكم أن تقبلوا بأن تصادروا من أنفسكم استقلالية وسيادة التفكير وتركهما في يد أحد».

وفيما عدا السؤال المبدئي: هل يجب، وإلى أي حد يتعين على متخذ القرارات المنتخب، أن يتشاور مع الجمهور؟، يبرز سؤال آخر لا يقل صعوبة وهو: إلى أي حد يجب أن يكون «صوت» الجمهور، أو صوت هذا القطاع أو ذاك، مؤثرا على القرار، وكيف يمكننا أن نقدر لاحقا ما إذا كان رأي الجمهور قد أثر؟.

هذا السؤال لا توجد له إجابة واحدة سهلة، أو بسيطة. فالحديث يدور هنا على ساحة كثيرة اللاعبين، الذين يتنافسون فيما بينهم على التأثير. وفي الغالب من الصعب جداً، وربما من المستحيل، عزل التأثير الفردي لهذا الطرف أو ذاك. من جهة أخرى فإن الرأي العام، إن كان موجودا حقا، ليس موحداً دائما، بل وغالبا ما يكون غير موحد. ففي مجتمع ديمقراطي من المتوقع حدوث انقسام في المواقف، وبالتالي يمكن أن يتخذ أي قرار بتأثير قسم أو قطاع معين من «الرأي العام» أو خلافا لموقفه.

كذلك فإن من الصعب تقدير مدى تأثير الجمهور لأن متخذي القرارات يحاولون في معظم الحالات إخفاء مثل هذا التأثير أو التقليل من شأنه، لأن «الاعتراف» بوجوده يقلل في نظر الكثيرين من قيمتهم كـ «خبراء في السياسة». فقط في أحيان متباعدة يتحدث متخذو القرارات عن موضوع إرادة الجمهور، وغالبا عندما تكون هذه الإرادة منسجمة مع مواقفهم وأولوياتهم، أو إذا كانوا يخشون من «انتقام انتخابي». وأحد الأمثلة النادرة على اعتراف مسؤول كان شريكا في اتخاذ القرارات، بتأثير الرأي العام، نجده في ما صرح به رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) السابق عامي أيالون، من أن الجيش الإسرائيلي انسحب من لبنان في العام ٢٠٠٠ تحت ضغط الرأي العام الإسرائيلي (وذلك خلافا لما ادعاه مرارا رئيس الحكومة في حينه، إيهود باراك، من أن الضغط الشعبي، الذي تجسد في حركة «أربع أمهات»، لم يؤثر عليه قيد أنملة). مثال آخر على تأثير الضغط الشعبي، وإن في الاتجاه المعاكس، بمعنى نشاط سلطوي استهدف منع تعزيز الرأي العام في اتجاه لم يكن مرغوبا لدى السلطة أو الحكومة، هو شهادة دوف فايسغلاس، المستشار المقرب لرئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، بأن الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة (العام ٢٠٠٥) كان يهدف، من ضمن جملة أشياء، إلى سحب البساط من تحت أقدام «مبادرة جنيف» التي ازداد التأييد لها في تلك الفترة في صفوف الرأي العام الإسرائيلي.

إلى ذلك فإن شبكة العلاقات بين الجمهور ومتخذي القرارات تجري في الاتجاهين، وتتسم بالتأثير المتبادل في الكثير من الأحيان، مما يجعل من الصعب معرفة ما إذا كان موقف الجمهور قد خضع لموقف الزعامة السياسية أو العكس.

أسباب التغيير

يمكن إيجاز عوامل وأسباب التغيير في العلاقات بين الجمهور ومتخذي القرارات بالنقاط التالية:

ازدياد تعقيد المشاكل المطروحة أمام متخذي القرارات مع ازدياد تشابك العالمين السياسي والاقتصادي، مثل سيرورات العولمة المتسارعة، والتي تضع اتخاذ القرارات على المستوى القومي في سياق جغرافي وحيزي أوسع بكثير من السابق، ولذلك كثيرا ما يجد متخذو القرارات أنفسهم مرتبكين أو متنازعين فيما بينهم إزاء المشكلات المطروحة أمامهم، ويواجهون صعوبة في بلورة سياسة حازمة وموحدة.

أخذت السياسة برمتها، والسياسة الانتخابية بشكل خاص، تتحول أكثر فأكثر إلى سياسة شخصانية، بمعنى أن متخذ القرارات أصبح عرضة للنقد الشخصي أكثر من السابق، حيث كان يعتبر جزءا من مجموعة قيادية مما يسهل عليه بالتالي التنصل من مسؤوليته الشخصية. إلى ذلك فإن ما تكشفه وسائل الإعلام عن وجود اعتبارات سياسية شخصية تقف أحيانا وراء قرارات معينة، يقوض ثقة الجمهور بجوهرية قرارات متخذي القرار، خاصة على أرضية الثقة المتدنية أصلا بالمؤسسات السياسية في الأعوام الأخيرة.

يبادر متخذو القرارات إلى إجراء استطلاعات للرأي العام، تهدف نظريا إلى تفحص تأثير القرارات على درجة التأييد والشعبية التي يتمتعون بها، غير أن المقصود من الناحية العملية لا يتعلق فقط بالناتج وإنما أيضا بالمردود، فنتائج الاستطلاعات تؤثر، بوعي أو دونما وعي، على متخذي القرارات في خطواتهم المقبلة.

في الأعوام الأخيرة أصبحت التغطية الإعلامية للخطوات والزعامة السياسية منقطعة النظير في كثافتها، ومن هنا فإن النشاط والعمل السياسي أمام عين الكاميرا والميكروفون يولد ضغطا يصعب اتخاذ قرارات متزنة ومدروسة. كذلك فإن انفتاح الجمهور على تشكيلة متنوعة من قنوات المعلومات واستماعه إلى كم هائل من التحليلات خلق جمهوراً واعيا ومطلعا أكثر بكثير مما كان عليه الوضع في الماضي. فشبكة الانترنت وباقي وسائل الإعلام الحديثة تجعل الجمهور يشعر بأنه مزود بمعلومات جيدة، مثل متخذي القرارات (تقريبا)، وبالتالي من الجدير أن تسمع آراؤه واختياراته وأن تؤخذ في الحسبان. إن تعظيم المواطن، والذي يشكل تحسنا ملحوظا في الأداء الديمقراطي، يقلص الفجوات التي غذت في الماضي الاستعداد لقبول قرارات المستوى المنتخب كما لو أنها منزلة من السماء. في المقابل يجند المعارضون لمطالب الجمهور بالحصول على «صوت» في عملية اتخاذ القرارات، من أجل تعزيز موقفهم، إدعاءات من قبيل عدم استقرار الرأي العام، والجهل السياسي لدى رجل الشارع، والتي دحضتها العديد من الأبحاث والاستطلاعات في الأعوام الأخيرة، والتي بينت أن الرأي العام في إسرائيل يتميز باستقرار يصل إلى حد الجمود، الذي يقلص فرصة حدوث تحول استراتيجي.

مع ذلك فحقيقة أن الجمهور لديه اهتمام وربما معرفة أكثر مما يعتقد قادته، لا تعني أن تفضيلاته وميوله ليست خاطئة، أو أنه سيتضح فيما بعد بأنها خاطئة، ولكن ذلك ينطبق أيضا على تفضيلات وقرارات الزعامة السياسية. فضلا عن ذلك فإن أحداً لا يدعي بأن متخذ القرارات ملزم بتنفيذ ما يريده الجمهور بحذافيره، إذ يفترض به أن يحتكم إلى رأيه المهني ورأي مستشاريه، وأن يشرح للجمهور لماذا اختار هذه الطريق أو تلك.

ويمكن الإشارة في هذا السياق، على سبيل المثال، إلى الادعاء القائل بأن أحد أسباب انهيار «عملية أوسلو» يكمن في أن حكومة إسحق رابين، التي ربما كان قراراها صائبا، لم تكترث ولم تفلح في شرح القرار للجمهور من أجل تجنيده لدعم هذه العملية وتأييدها.

على الرغم من ذلك فإن متخذي القرارات يؤكدون دائما رفضهم لأي تدخل «خارجي»، ولعل أحد الأمثلة الجيدة على ذلك ما تردد مؤخرا من انتقادات شديدة داخل أروقة الحكم في إسرائيل، للآراء العلنية التي عبر عنها مسؤولون سابقون في المؤسسة الأمنية في موضوع الملف النووي الإيراني، والذين لا يشكك أحد في مستوى مهنيتهم وخبرتهم، لكنهم أصبحوا عقب تركهم للمؤسسة جزءا من ذلك «الرأي العام» الذي يفضل المنتخبون تقليص حضوره وتأثيره في قراراتهم. كذلك تتعرض وسائل الإعلام التي تعكس اتجاهات وأمزجة الرأي العام تجاه قضايا سياسية لانتقادات وتهجمات بدعوى أنها أداة في يد أصحاب مصالح من هذا النوع أو ذاك، غير أن هذا الادعاء أخذ يتبدد على أرضية ظهور وسائل الاتصال الرقمية، وبالأخص وسائل مثل الفيسبوك وتويتر، وأجهزة الهاتف الخليوية، وبروز هذه الوسائل في السجال العام.

هل هناك إذن جديد تحت الشمس؟!

ما وصفناه آنفا هو اتجاهات عامة يمكن تشخيصها في إسرائيل وفي دول ديمقراطية كثيرة أخرى، وقد أدت هذه الاتجاهات إلى تغيير منظومة العلاقات والروابط بين الجمهور وقادته، وفي ضوء ذلك أيضا التأثير النسبي لهذين العاملين على اتخاذ القرارات على المستوى القومي.

ويمكن القول بمعزل عن ذلك، إن القرارات والخطوات التي أقدم عليها الزعماء الإسرائيليون، ومن ضمنهم أولئك الذين تمتعوا بتأييد شعبي واسع جداً (من بن غوريون وحتى شارون)، واجهت دائما معارضة بهذه الكيفية أو تلك. وعليه هناك من سيقول بأنه «لا جديد تحت الشمس».

غير أن ثمة باحثين في موضوع المجتمع الإسرائيلي يعتقدون أن الأمر ليس كذلك، وأننا نشهد في إسرائيل في هذه الآونة بالذات تدهورا غير مسبوق في ثقة الجمهور بقادته. وفي الواقع فإن المعطيات تظهر أن حالة التبرم وعدم الارتياح لدى الجمهور الإسرائيلي بلغت ذروتها في هذه الآونة، وخاصة في كل ما يتعلق بدرجة إصغاء متخذي القرارات إلى ناخبيهم، ومنظومة الاعتبارات الموجهة لهم، وكفاءتهم المهنية وطهارة أيديهم. وقد تبين أن غالبية الجمهور الإسرائيلي ما زالت تشعر، حتى بعد موجة الاحتجاج الاجتماعية في صيف العام الماضي (٢٠١١)، بأن تأثيرها السياسي محدود جداً. ووفقا لمعطيات استطلاع «مؤشر الديمقراطية- ٢٠١١» فقد أعرب ٦٣٪ من الجمهور اليهودي في إسرائيل عن اعتقادهم بأن السياسيين لا يأخذون في الحسبان رأي المواطن العادي، ما يعني أن الجمهور ليس لديه «صوت» أو تأثير في دوائر اتخاذ القرارات على المستوى القومي.

كذلك تعتقد الأكثرية العظمى أن الحكومة لا تكترث بشرح قراراتها للجمهور، كما تشعر الأغلبية بأن الحكومة تعالج مسائل الدولة بطريقة سيئة. وعلى ما يبدو فإن النتيجة البارزة والمقلقة جداً لهذا الاغتراب العالي بين الجمهور وقادته، هي أن المواطن الإسرائيلي تبنى لنفسه سلم أولويات قومية مغايرا تماما لسلم أولويات الحكومة الحالية. وقد أدت أزمة الثقة العميقة بين الجمهور الإسرائيلي وزعامته السياسية إلى تحول شبكة العلاقات بين الجانبين إلى حلبة صراع على تحديد الأجندة القومية، إذ يسعى متخذو القرارات للدفاع عن حصريتهم وتفردهم في اتخاذ القرارات، في حين يطالب الجمهور بحقه في التأثير والمشاركة في صنع القرار. ومن الواضح أن كل ذلك يؤثر، وسيؤثر، على درجة قدرة القادة على اتخاذ قرارات إستراتيجية، استناداً إلى فرضية، كانت بديهية فيما سبق، بأن الجمهور سيؤيدهم من دون تردد حتى لو كانت مثل هذه القرارات «مؤلمة». هذا الوضع يمكن أن يشوش فرصة حصول الزعامة السياسية على التأييد الشعبي الضروري إذا ما أرادت أو اضطرت في المستقبل لاتخاذ قرارات سياسية وإستراتيجية بعيد الأثر، وفي هذا المعنى، يبدو أنه يوجد حقا جديد تحت الشمس!.

(*) عضو طاقم في مجال العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة وزميلة باحثة في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». مقالها هذا- الذي أوردنا آنفا ملخصا لأهم محتوياته- يستند إلى محاضرة ألقتها ضمن ندوة «حول وضع الأمة» عقدت في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١ في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. ترجمة خاصة.

اتخاذ القرا ر في إسرائيل: الجمهور ليس له «صوت».

كلمة في البداية - تتمة المنشور على الصفحة الأولى

وقد تعالت عدة أصوات تقول إنه في ضوء هذه الثوابت في الموقف الأميركي إلى جانب آخر التطورات في الشرق الأوسط التي تؤدي إلى مزيد من التطرف في العالم العربي، وفي الوقت الذي تحظى فيه غزة بدعم مصري وإيراني، ومع اختفاء الأنظمة العربية المعتدلة أو على الأقل التي كانت قوية، فضلاً عن الغموض وازدياد خطر عدم الاستقرار، وتقلص هامش الرد الإسرائيلي على تحوّل إيران إلى دولة نووية، وضعف نفوذ الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، لا يبقى خيار أمام إسرائيل سوى البحث عن حوافز جديدة يمكن أن تبني عليها نفوذها الإقليمي في المستقبل.

وكان أشد هذه الأصوات وضوحًا الجنرال في الاحتياط يسرائيل زيف (صحيفة معاريف، ٢٠١٢/٣/١٦) الذي قال إنه من بين الحوافز الإستراتيجية المهمة التي يمكن لإسرائيل أن تعتمد عليها مخزون الغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي يبدو أن إسرائيل قد أهملت حتى الآن الأهمية الكامنة في هذا المخزون، رغم أن من شأنه برأيه أن يجعل من إسرائيل قوة عظمى في مجال الطاقة وذات أهمية إستراتيجية تتيح لها إمكان تغيير الخريطة الإقليمية بصورة جذرية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الإسرائيلية قررت في كانون الثاني ٢٠١١ إطلاق خطة عشرية بكلفة نحو ملياري شيكل، قالت إنها «طموحة»، وتهدف إلى دفع وتطوير تقنيات تساهم في تقليص الاستخدام العالمي للنفط في مجال المواصلات. ومن ضمن ما تنص عليه هذه الخطة كـ «جهد قومي»: تخصيص تمويل سخي لأغراض البحث العلمي في هذا المضمار، وتشجيع الاستثمار في شركات محلية تعنى بتطوير بدائل للنفط، ودمج هذه البدائل في إسرائيل كمكان تطبيق ريادي، بالإضافة إلى توطيد التعاون مع شركات متعددة الجنسيات ومع دول مهتمة بالحد من الاعتماد على النفط، مثل الصين والهند. وفي الوسع القول إن هذه الخطة تندرج في إطار البحث عن حوافز جديدة تبني عليها إسرائيل نفوذها الإقليمي المتآكل.

وإن دل هذا كله على شيء فإنه يدل على أن نفوذ إسرائيل الإقليمي الذي كان يستند أساسًا إلى قوتها العسكرية آخذ في الانحسار، حتى من وجهة نظر «أعز أصدقائها»، كما يحلو للمسؤولين فيها أن يصفوا مكانة الولايات المتحدة في نظرهم ونظرها على السواء.

إعداد: بلال ضاهر

دول الخليج تدرك أن الطريق إلى قلب الولايات المتحدة تمر عبر إسرائيل!

كانت محاضرة - مقالة نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق والسفير الحالي لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، يعقوب هداس، في اليوم الدراسي الذي عقده «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب ونشر وقائعه في كتيب تحت عنوان «دول الخليج: بين إيران والغرب»، عبارة عن «شهادة شخصية» كما وصفها هذا الدبلوماسي الإسرائيلي.

وقال فيها إنه «في العامين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ كنت رئيس البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في قطر. وكانت تلك أيام الانتفاضة وهي فترة ليست سهلة. وكنا في قطر بمثابة حاضرين – غائبين، إذ أنه من الناحية الرسمية كنا مطرودين من هناك، لكن من الناحية الفعلية كنا هناك».

وأشار هداس إلى أن العلاقات العلنية بين إسرائيل والخليج هي نتيجة لمحادثات مدريد، في بداية سنوات التسعين، وتوثقت هذه العلاقات أكثر في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي منتصف التسعينيات أقيمت بعثتان إسرائيليتان في قطر وسلطنة عُمان. وتعهدت هاتان الدولتان بإقامة بعثتين في إسرائيل، لكن هذا الأمر، وفقا لهداس، لم يتحقق. وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة في العام ٢٠٠٠ تم إغلاق البعثة الإسرائيلية في عمان، بينما البعثة الإسرائيلية في قطر بقيت تعمل بشكل فعلي، رغم القرار الرسمي بإغلاقها، وذلك حتى كانون الثاني من العام ٢٠٠٩، على أثر الحرب الإسرائيلية على غزة.

وحسب هداس فإن الأسباب الحقيقية لإغلاق البعثة الإسرائيلية في قطر لم تكن الحرب على غزة. وقال إنه على رأس هذه الأسباب «شعور قطر بالإهانة من أننا لم نمنحهم دورا 'خاصا' في عملية 'الرصاص المصبوب'، على غرار ما فعلنا في حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦. وأن نظهر أنهم، خلافا للعالم العربي، لا يتحدثون وحسب وإنما يفعلون أيضا».

وأضاف هداس أن «مصلحة إسرائيل كانت تقضي بمحاولة تطوير العلاقات مع دول الخليج. وسأركز على عمان وقطر والإمارات المتحدة والبحرين. أولا، وجهت إسرائيل الرغبة في توسيع دائرة علاقاتها، وخصوصا في الشرق الأوسط. وكانت هذه الدول ترغب في ذلك، لزيادة تأثيرها، بينما الموضوع الفلسطيني لم يكن في مركز اهتمامها. وكان في مركز اهتمامها القيام بأعمال تجارية والعيش بسلام، وهذا ليس الوضع اليوم، وبين أسباب ذلك ظاهرة [قناة] الجزيرة التي تحضر الأحداث والمشاكل إلى كل بيت».

وتابع أن «المصلحة الثانية كانت اقتصادية. وفي هذه المسألة فإن الاحتمال كان بعيد التحقق لعدة أسباب بينها الاستخفاف الإسرائيلي بأنه 'نحن نعرف كل شيء، ومن نحن ومن هم'. والأمر الأبرز في هذا السياق هو قضية صفقة الغاز، التي لم تخرج إلى حيز التنفيذ، مع قطر في سنوات التسعين». وذكر هداس أن لإسرائيل كانت مصلحة ثالثة تتعلق بدفع عملية سلام من خلال التركيز على المسار الإقليمي.

ورأى هداس أنه كانت هناك مصلحة سياسية لدول الخليج العربية، واستقلالها عن السعودية. وكانت قطر أول الدول التي تحدت السعودية وتبعتها عمان، التي عادت وقلصت نشاطها السياسي. وبعد ذلك بادرت الإمارات العربية إلى الاستقلال السياسي. وأضاف أن «إسرائيل كانت بالنسبة لهذه الدول موضوعا يمكن التعلق به. فإذا أرادوا تحدّي السعودية أو مصر أو القيادة التقليدية للعالم العربي، فإن إسرائيل هي موضوع جيد. ولذلك فإنه من المجدي إجراء محادثات مع مندوبين إسرائيليين. وهذه القاعدة صحيحة بشكل خاص بالنسبة لقطر».

وأضاف أن «العامل الثاني للعلاقة مع إسرائيل هو الولايات المتحدة. فالعلاقات مع الولايات المتحدة تمر عبر إسرائيل... لكن الذروة في تقويم تأثير إسرائيل كان قبل عدة سنوات عندما أرادت دول الخليج إرسال رسائل تتعلق بإيران. فقد اعتقدت أن الإدارة الأميركية لا تفهم خطوات إيران بالشكل الصحيح، وعندها توجهت إلى البعثة الإسرائيلية من أجل تمرير رسائل إلى الولايات المتحدة بواسطة إسرائيل».

وتابع هداس أنه «اتضح فعلا أن التقويمات التي مررتها (دول الخليج) كانت دقيقة. ولن أكشف سرا بقولي إن إحدى الوثائق الأولى التي كشفها 'ويكيليكس' تحدثت عن أني قلت للأميركيين كيف تنظر دول الخليج إلى الولايات المتحدة وإيران. وخلاصة القول إنه عندما نتحدث عن علاقات إسرائيل والخليج، فإن المقصود ليس العلاقات الثنائية، مثل إسرائيل – عمان، وإسرائيل – قطر، وإنما يوجد هنا مثلث، وفي جميع الأحوال تتواجد الولايات المتحدة في رأس المثلث. فعلى سبيل المثال، عندما يكون هناك غضب لدى الإدارة الأميركية على قطر فإن هؤلاء يعتقدون أنه من أجل إرضاء الإدارة يمكن تقديم بادرة نية حسنة تجاه إسرائيل. وفي الفترة الأخيرة يوجد ما يشبه 'شهر عسل' بين الولايات المتحدة وقطر، في أعقاب 'الربيع العربي، وستظهر الأيام إلى متى ستستمر هذه العلاقة».

قراءة في دراسة إسرائيلية جديدة حول إيران والخليج العربي:

التخوف من إيران وسياستها دفع دول الخليج وخاصة السعودية إلى التعاون مع الغرب وإسرائيل حتى في السرّ!

* العراق شهد مؤخرًا نشوء بؤرة إيرانية تشكل خطرًا كبيرًا على الولايات المتحدة وإسرائيل *

* ما زالت لدى إسرائيل مخاوف من احتمال أن تعمل السعودية في المجال النووي سرًا في المستقبل *

يتابع الإسرائيليون بتوجس التطورات في كل من إيران ودول الخليج العربية، على خلفية مواصلة إيران تطوير برنامجها النووي، الذي تقول بأنه برنامج سلمي بينما تدعي إسرائيل أنه برنامج عسكري؛ والربيع العربي، الذي لم يصل إلى دول الخليج، حتى الآن، باستثناء البحرين؛ وانسحاب الجيش الأميركي من العراق.

وقد اعتبر مسؤولون إسرائيليون، في مناسبات عديدة، أن حصول إيران على سلاح نووي يشكل خطرا وجوديا على إسرائيل. كما عبروا عن استيائهم من الانسحاب الأميركي من العراق. وبينما تنظر إسرائيل إلى الدول العربية في الخليج على أنها شريكة في الموقف ضد إيران، إلا أنها عارضت بشدة صفقات أسلحة بين الولايات المتحدة ودول غربية وبين دول الخليج العربية، وخاصة صفقة الأسلحة الكبيرة التي تم إبرامها مؤخرا بين الولايات المتحدة والسعودية، العام الماضي.

وفي إطار هذه المتابعة، عقد «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب يوما دراسيا، ونشر كتيبا، قبل أسبوعين، تحت عنوان «دول الخليج: بين إيران والغرب»، تضمن مقالات هي عبارة عن المحاضرات التي ألقاها باحثون متخصصون خلال اليوم الدراسي.

وبين أبرز المواضيع التي تناولتها المقالات: لماذا تجاوز الربيع العربي، حتى الآن، دول الخليج العربية ما عدا البحرين؟ ما هي الخطوط العريضة للسياسة الأميركية في الخليج الفارسي؟ ما هي الانعكاسات الجيو- سياسية للانسحاب الأميركي من العراق؟ هل سيتم تطوير برامج نووية سلمية في دول الخليج العربية؟ هل سيؤدي تعاون وثيق بين المجتمع الدولي ودول الخليج العربية في المجال النووي إلى امتلاك الأخيرة قدرات نووية لأهداف عسكرية؟

إيران ودول الخليج

تبادلت إسرائيل وإيران، خلال السنوات القليلة الأخيرة، التهديدات والاتهامات. من جهة، تتهم إسرائيل إيران بأنها تطور برنامجها النووي بهدف القضاء عليها، وأن إيران تسلح حركات المقاومة، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، بهدف استنزاف إسرائيل. ومن الجهة الأخرى، أطلقت القيادة الإيرانية، وخاصة مرشد الجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، والرئيس محمود أحمدي نجاد، تهديدات حول «محو إسرائيل عن الخريطة» وما إلى ذلك. وصعّدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في الشهور الأخيرة، العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران، وفي موازاة ذلك صعّد المسؤولون الإسرائيليون، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، التهديدات بمهاجمة إيران، رغم معارضة الغرب.

إلا أن الباحث في «مركز دايان» والمحاضر في قسم تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب ورئيس مركز الدراسات الإيرانية في هذه الجامعة، البروفسور مئير ليتفاك، قال في سياق محاضرته في اليوم الدراسي الذي نظمه «معهد دراسات الأمن القومي»، إنه «على الرغم من أننا قلقون، وبحق، من انشغال إيران بإسرائيل، فإنه ينبغي أن نتذكر أنه بالنسبة لإيران، الخليج هو حلبة إستراتيجية أهم بكثير من إسرائيل لأن الخليج هو مخرجها الوحيد إلى خطوط الملاحة الدولية. ومعظم البضائع الواردة إلى إيران تصل عن طريق الخليج، وعبره تصدر إيران معظم نفطها، الذي يشكل مصدر دخلها الأهم».

وأشار ليتفاك إلى نقطتين أخريين تثير اهتمام إيران وقلقها في الوقت نفسه. النقطة الأولى تتعلق بالوجود العسكري الكبير للجيش الأميركي في الخليج وخصوصا قواعد الأسطول وسلاح الجو الأميركي التي بإمكانها أن تهدد إيران. والنقطة الثانية هي سيطرة إيران على البحرين، في الماضي. وأضاف أن هذه الأسباب «تؤكد أن إيران تنظر إلى الخليج على أنه الحلبة الأولى لزيادة تأثيرها الإقليمي».

ورأى ليتفاك أنه منذ الثورة الإسلامية أدارت إيران سياستها الخارجية من خلال اعتبارين: الاعتبار الأول يتعلق بالناحية الأيديولوجية و«تصدير الثورة»، والاعتبار الثاني هو اعتبار إستراتيجي ويتمثل في السعي إلى تحقيق مصلحة الدولة الإيرانية. وأوضح أنه في السنوات الأولى بعد الثورة الإسلامية أولت إيران أهمية أولى للاعتبار الأيديولوجي، بينما منذ نهاية سنوات الثمانين، ومع اقتراب نهاية الحرب العراقية – الإيرانية وبعد وفاة الزعيم الإيراني آية الله الخميني، تم إعطاء الأولوية وبشكل واضح للاعتبار الإستراتيجي. وشدد الباحث الإسرائيلي على أنه «كلما كانت الحلبة الجغرافية أو السياسية أقرب على إيران، تزايدت أهمية الاعتبار الإستراتيجي – السياسي على الاعتبار الأيديولوجي لدى قادة إيران».

وانطلاقا من ذلك، وصف ليتفاك سلم الأولويات الإيراني لدى تحديد السياسة الخارجية عموما وتجاه دول الخليج العربية خصوصا وفقا للترتيب التالي: أولا مصلحة النظام، أي حماية النظام الإسلامي في إيران؛ وبعد ذلك حماية الثورة الإسلامية؛ ثم مصلحة الدولة الإيرانية؛ وبعد ذلك المصلحة الشيعية؛ وفي نهاية سلم الأولويات، المصلحة الإسلامية العامة.

ووفقا لليتفاك فإن ثمة ثلاثة اعتبارات توجه إيران في سياستها تجاه دول الخليج العربية. أولا أن الخليج يشكل حلبة خصومة بين إيران والولايات المتحدة، وأن «التواجد الأميركي يشكل تهديدا دائما على إيران لأنه يمنح مظلة حماية لدول الخليج، إضافة إلى أنه يشكل تهديدا محتملا مباشرا على إيران»؛ ثانيا، أن «دول الخليج ككتلة، أو ككتلة عربية سنية، تتخوف من صعود قوة ونفوذ إيران، وهي الدولة العظمى الإقليمية غير العربية والشيعية». ولفت الباحث في هذا السياق إلى وجود أقليات شيعية في دول الخليج وإلى وجود احتكاكات «نابعة من أنه يحكم في السعودية الإسلام الوهابي، الذي يتبنى أكثر من أي تيار إسلامي آخر خطا شديد العداء للمذهب الشيعي... وأعمال القمع ضد الشيعة متواصلة في السعودية حتى اليوم»؛ والاعتبار الثالث هو أن علاقات إيران مع كل واحدة من دول الخليج متأثرة من الظروف الخاصة في كل دولة منها.

الوجود العسكري الأميركي المتزايد في الخليج سوف يستمر رغم الانسحاب من العراق.

وفي مقابل ذلك، أشار ليتفاك إلى تخوفات دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، من إيران وسياستها. التخوف الأول يتعلق «بسعي إيران إلى الهيمنة على الخليج. أي جعل دول الخليج العربية تقبل بزعامة إيران وأن توافق حتى على إملاءاتها. وفي هذا السياق فإن سياسة إيران هي استمرار لسياسة الشاه» الذي أطاحت به الثورة الإسلامية. كذلك تتخوف دول الخليج من تصريحات مسؤولين إيرانيين بشأن البحرين وأنها تابعة لإيران وأنها كانت اللواء الرابع عشر لإيران حتى العام ١٩٧٠. ويثير ما يعرف بـ «الهلال الشيعي» بقيادة إيران تخوفات دول الخليج العربية. لكن التخوف الأكبر لدى دول الخليج هو البرنامج النووي الإيراني، وهي تعتبر أنه سيحول إيران إلى دولة عظمى إقليمية ومهيمنة على المنطقة العربية. وأشار إلى أن هذا التخوف دفع دول الخليج، وخاصة السعودية، إلى التعاون مع الغرب وإسرائيل حتى في السر، وإلى أن الوثائق المسربة على موقع «ويكيليكس» الالكتروني نقلت عن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز تعبيره عن أمنيته بأن تهاجم إسرائيل إيران. كذلك صرح ملك البحرين بأنه يقيم علاقات سرية مع إسرائيل.

ورأى ليتفاك أن المواجهة الكلامية بين إيران ودول الخليج العربية موجودة، حاليا، في حالة جمود. وأضاف أن «ما يمكن قوله بكل تأكيد هو أن الأزمة الحالية تعكس جيدا الدمج بين المصالح الاقتصادية والأمنية لكل واحد من الجانبين، إلى جانب مشاعر وأحاسيس مصدرها الاختلافات الدينية والطائفية. لذلك بالإمكان القول أيضا، أنه إذا ضرب 'الربيع العربي' هذه المنطقة، فإن مميزات كثيرة للشرق الأوسط القديم ستبقى في المنطقة، وليس معقولا أن تغيب بسرعة».

الولايات المتحدة والعراق

مما لا شك فيه أن الغزو الأميركي للعراق، في بداية ولاية الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، الذي تميز بالتطرف الغيبي والظلامي والأصولي، كان نقطة مفصلية ومؤلمة للغاية في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر. فقد قُتل في هذا الغزو أكبر عدد من المدنيين في تاريخ الحروب في الفترة المعاصرة.

واستعرض نائب رئيس «معهد دراسات الأمن القومي»، الدكتور إفرايم كام، في محاضرته – مقالته، أعداد القتلى - الضحايا الذين سقطوا في هذا الغزو الوحشي؛ ما بين ١٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف مدني عراقي، بينهم من قُتل جراء العمليات العسكرية الأميركية والهجمات الانتحارية البالغة البشاعة؛ قرابة ٥٥ ألف من عناصر المقاومة المسلحة، السنية والشيعية، للاحتلال الأميركي؛ قرابة ١٠ آلاف عنصر من أجهزة الأمن التي أقامتها الولايات المتحدة في العراق؛ ونحو ٤٥٠٠ جندي أميركي، إضافة إلى ٣٠٠ جندي قتيل من الدول التي شاركت في الغزو. إضافة إلى ذلك، فإن ٤٫٥ مليون عراقي اضطروا إلى مغادرة بيوتهم، نصفهم بقي في العراق بينما نصفهم الآخر لجأ إلى دول أخرى، وخصوصا سورية والأردن. ووفقا لكام فإن حرب العراق كلفت الخزينة الأميركية، حتى منتصف العام الفائت (٢٠١١)، ٩٠٠ مليار دولار.

وشدد كام على أنه «اتضح أيضا أن إسقاط نظام هو أمر سهل أحيانا، لكن بناء نظام جديد هو مسألة معقدة أكثر ومنوطة بثمن أكبر بكثير». وأشار إلى أنه كان واضحا للإدارة الأميركية أنه يتعين عليها الانسحاب من العراق، لكنها أرجأت ذلك «من أجل عدم فقدان إنجازات تم تحقيقها» ومنع تصاعد العمليات المسلحة، والأهم من ذلك ألا تنسحب بحيث تظهر مهزومة ومذلة وإنما كمنتصرة وبعد أن أحدثت تحولات لن يكون بالإمكان التراجع عنها. واعتبر كام أن «الإنجازات العسكرية وانخفاض حجم العنف وبداية تأسيس مؤسسات ديمقراطية في العراق وبداية بناء قوات الأمن العراقية» ساعدت على دفع هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة عملت على بناء قوة أمنية في العراق مؤلفة من قرابة ٦٥٠ ألف عنصر. لكن كام لفت إلى أن هذه القوة ليست جيشا حقيقيا، وإنما هي بالأساس قوة شرطة «لديها قدرات جيدة في مجال الأمن الداخلي. وهذا ليس جيشا قادرا على خوض حرب ضد جيش آخر». فالجيش العراقي لا يملك أكثر من ١٤٠ دبابة، حصل عليها من الولايات المتحدة، بينما كان بحوزة الجيش العراقي قبل الغزو آلاف الدبابات. كذلك لا يملك الجيش العراقي سلاحا جويا حقيقيا. لذلك لا يزال العراق يعاني من مشاكل أمنية، وبينها العنف الداخلي، الأمر الذي قد يؤدي إلى عودة حالة الفوضى إلى شوارع العراق.

واعتبر كام أنه «سيتعين على الولايات المتحدة بناء جيش عراقي جديد، والتخوف هو من أن يشكل جيش كهذا تهديدا على دول الخليج العربية وإسرائيل وإيران، في حال غيّر النظام توجهاته». ورأى الباحث أن العراق، من الناحية السياسية، لن يعود إلى ما كان عليه قبل الغزو، أي «دولة موحدة تحت حكم مركزي». وينص الدستور العراقي الجديد على أن العراق سيكون فدرالية، في ظل انقسام داخلي بين الشيعة والسنة والأكراد. وهناك بُعد اقتصادي لهذا النظام يتمثل في عدم تقاسم موارد النفط بشكل متساو.

وثمة مجال آخر يبدو أنه يثير قلق الغرب، وخصوصا إسرائيل، وهو ما وصفه كام بـ «التأثير الإيراني في العراق». وأشار إلى أن «إيران غيرت مكانتها في العراق، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة نجحت، لأول مرة في التاريخ، بالتغلغل عميقا إلى داخل المؤسسة العراقية، وأقامت علاقات وثيقة بالأساس مع جهات شيعية. وهي مرتبطة مع جميع الأحزاب والمنظمات والقيادة الشيعية، التي نما بعضها في إيران، وبعضها الآخر تم بناؤه في إيران ودخل إلى العراق سوية مع الاحتلال الأميركي».

وقال كام إن «الإيرانيين ضالعون في العراق بواسطة ضخ أموال بحجم كبير، واستثمارات مالية وتعاون مع الحكومة العراقية أيضا. وهم يدخلون أسلحة إلى العراق، وخاصة إلى المليشيات الشيعية المسلحة. وهم يُدخلون إلى العراق مئات وربما آلاف عناصر 'الحرس الثوري' ومئات رجال الدين. وكل هذا يؤدي إلى نشوء بؤرة إيرانية خطرة في العراق، لم تكن موجودة قبل ثلاث أو أربع سنين، ويرجح أن تبقى في المستقبل، وهكذا نشأ في العراق منافس هام للولايات المتحدة. وتشكل إيران، اليوم، الجهة الخارجية الثانية من حيث أهميتها وبعد الولايات المتحدة في العراق، وربما أصبحت الجهة الأولى والأهم في العراق، مع انسحاب الولايات المتحدة، ومن شأنها أن تؤثر على كافة التحولات في الدولة. والسؤال الذي تواجهه الولايات المتحدة هو كيف ستواجه هذا التهديد الإيراني، الذي لا ينتمي إلى المجال النووي، لكنه يؤثر بالتأكيد على المنطقة؟».

من جهة ثانية، أشار كام إلى العلاقات الأميركية – العراقية. ورغم أن الجانبين وقعا على اتفاق يُعرّف العلاقات بينهما على أنها إستراتيجية «لكن من الواضح أن هذا ليس إلا وثيقة، والمفتاح بيد العراق». وشكك الباحث في إمكانية أن يطبق العراق نص هذا الاتفاق، وأشار إلى أنه «يوجد اليوم في العراق غضب كبير على الولايات المتحدة، ومعظم العراقيين لا يحبون الاحتلال الأميركي ويتمنون انتهاءه». وفي المقابل فإنه توجد للولايات المتحدة مصالح هامة في المنطقة وتريد أن تنتقل من دولة احتلال إلى شريكة إستراتيجية للعراق.

وأشار كام إلى أنه رغم الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، إلا أنها لم تغادر المنطقة، «فالوجود الأميركي المتزايد سيستمر في الخليج، من أجل مساعدة حكومة العراق في محاولة كبح تأثير إيران وتقوية أمن العراق ودول الخليج التي تخشى من التطورات التي ستحدث بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق [في نهاية العام الماضي]. كذلك فإن آلاف المستشارين الأميركيين بقوا في العراق من أجل مساعدة المؤسسة العراقية والحكومة العراقية وتعزيز قدراتها في المجالين الأمني والاقتصادي».

وخلص كام إلى أن العراق «لم يعد يشكل عاملا عسكريا يهدد إسرائيل. وحتى لو بنت الولايات المتحدة الجيش العراقي من جديد، فإن هذه عملية ستستغرق سنوات، وليس بالضرورة أن العراق سيكون خصما وعدوا لإسرائيل، مثلما كان حتى سقوط صدام حسين. وفي المقابل، فإنه كلما كان العراق خاضعا للتأثير الإيراني، وإذا تم اعتبار الولايات المتحدة خاسرة في قضية العراق، فإنه ستكون لذلك انعكاسات سلبية على إسرائيل».

البرامج النووية في الخليج

قال الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي»، يوئيل غوجانسكي، في محاضرته - مقالته، إنه توجد في السنوات الأخيرة «نهضة نووية» في الخليج، بعدما أعلنت جميع دول الخليج العربية الست عن اهتمامها بتطوير برنامج نووي مستقل لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه، ولا يوجد في شبه الجزيرة العربية أي مفاعل نووي لغرض الأبحاث حتى اليوم. كذلك فإن دول الخليج العربية الست تصرح باستمرار بأن الشرق الأوسط عامة، والخليج خاصة، يجب أن تكونا منطقتين خاليتين من أسلحة الدمار الشامل. لكن سعي إيران إلى تطوير برنامج نووي دفع دول الخليج العربية إلى دفع مشاريع، مشتركة ومستقلة، لتطوير بنى تحتية وخبرات في المجال النووي.

وأشار غوجانسكي إلى أن دول الخليج العربية عبرت في عدة مناسبات عن تأييدها لحق إيران في تطوير قدرات نووية لأغراض سلمية، لكنها عبرت عن تخوفها من انعدام الشفافية للبرنامج النووي الإيراني. وعلى سبيل المثال، دعا وزير خارجية السعودية إيران، في العام ٢٠٠٧، إلى التعاون في إقامة محطة توليد نووية، خارج منطقة الخليج، من أجل تزويد وقود نووي لمشاريع متنوعة في دول الخليج وتحت إشراف دولي. ورحبت إيران بهذه الدعوة، لكنها أعلنت أنها لن تتخلى عن تخصيب اليورانيوم لديها. ورأى الباحث أن «فشل مبادرات من هذا النوع، إلى جانب الإدراك أن المجتمع الدولي يواجه صعوبة في وقف إيران، دفع دول الخليج العربية إلى السعي نحو تطوير برامج نووية مستقلة».

ورغم أن السعودية لم تصرح أبدا بأنها تساهم في تطوير برنامج نووي عسكري، إلا أن غوجانسكي يشير إلى وجود قناعة لدى الكثيرين بأن السعودية كانت تقف وراء تمويل البرنامج النووي الباكستاني. وقال مسؤول، كان يتولى منصبا رفيعا في البعثة السعودية في الأمم المتحدة وهرب إلى الولايات المتحدة، إن السعودية أقامت برنامجا نوويا عسكريا في بداية سنوات السبعين، وأن السعودية ساعدت في تطوير البرنامج النووي العراقي أيضا. وفي بداية سنوات التسعين اشترت السعودية صواريخ أرض – أرض من الصين، وقد أثارت هذه الصفقة شبهات في الغرب لأنها أبرمت من دون علم الولايات المتحدة ولأن هذه الصواريخ تم تطويرها بحيث تكون قادرة على حمل رؤوس حربية نووية. وفي أعقاب ضغوط مارستها الولايات المتحدة أعلنت السعودية أنها تؤيد جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي «لكن ما زالت هناك مخاوف بأن السعودية قد تعمل في المجال النووي بصورة سرية في المستقبل»، وفقا للباحث الإسرائيلي.

ورجح غوجانسكي أن السعودية ستواجه صعوبة في عدم القيام بشيء في حال امتلاك إيران قدرة نووية عسكرية.

وكان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي الأسبق، أهارون زئيفي فركاش، قد قال خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، في العام ٢٠٠٣، إن السعودية تبني الخيار النووي. وقال فركاش إن «السعوديين يجرون اتصالات مع باكستان، من أجل شراء رؤوس حربية نووية لصواريخ أرض – أرض موجودة بحوزتهم. وقد قرروا أنهم سيعملون لصالح توازن رعب في وجه التسلح الإيراني، ويعتزمون وضع الرؤوس الحربية الباكستانية في أراضيهم». كذلك صرح وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، موشيه يعلون، في الماضي، أنه «في المجال غير التقليدي ينبغي النظر بتمعن إلى ما يحدث في السعودية».

وقال غوجانسكي إنه توجد علامات استفهام حول اعتبارات ونوايا السعودية في المجال النووي لعدة أسباب: أولا، التخوف المتزايد من إيران وعدم وضوح سياسة الولايات المتحدة؛ ثانيا، تاريخ السعودية في هذا المجال المتمثل في العلاقات مع باكستان؛ ثالثا، الاتفاق بين السعودية والوكالة الدولية للطاقة النووية يعفيها من مراقبة مشددة؛ رابعا، السعودية ترفض حتى الآن التنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم في أراضيها؛ خامسا، صدور تصريحات غير مألوفة عن مسؤولين سعوديين في الموضوع النووي وتدل على تغيير سياستها في المجال النووي.

ورأى غوجانسكي أنه في حال تجاوزت إيران العتبة النووية، فإن من شأن ذلك أن يدفع السعودية إلى تطوير برنامج نووي «رغم الثمن الكبير الذي قد تدفعه جراء قرار كهذا، وخصوصا في ما يتعلق بعلاقتها مع الولايات المتحدة». وأشار الباحث إلى أن قوات باكستانية انتشرت في الأراضي السعودية في سنوات الثمانين والتسعين، ووضعت باكستان قوات جيشها في حالة تأهب على أثر تخوفات من حدوث قلاقل وعدم استقرار داخل السعودية. ووفقا لغوجانسكي فإن ثمة احتمالا بأن تنشر الولايات المتحدة «قوات نووية» في السعودية، مثلما نشرت قوات كهذه في دول حليفة لأميركا، رغم حساسية السعودية من وجود «قوات الكفار» في أراضيها وتحسن وسوء علاقاتها مع الولايات المتحدة بين حين وآخر.

منافسة شديدة بين ليفني وموفاز على رئاسة «كاديما»

*خلافا لانتخابات الأحزاب الأخرى النتائج ليست مضمونة لأي من الاثنين والنتيجة الوحيدة المعروفة هي فشل آفي ديختر *«كاديما» ربح رهانات البقاء في المشهد السياسي ولكن في انتظاره رهانات أشد*

كتب ب. جرايسي:

خلافا لسلسلة الانتخابات الداخلية لعدد من الأحزاب الإسرائيلية التي جرت في الأشهر الأخيرة، فإن نتيجة انتخابات رئاسة حزب «كاديما» التي ستجري في السابع والعشرين من الشهر الجاري، آذار، ليست محسومة، إذ لا تستطيع تسيبي ليفني أن تطمئن لنتيجتها أو أن تضمن استمرارها في منصبها، الذي وصلت اليه في خريف العام ٢٠٠٨، كما أن شاؤول موفاز الذي زاد في الأسابيع الأخيرة الكثير من فرصه لا يستطيع هو أيضا الاطمئنان لفوزه، ولكن من يستطيع أن يكون واثقا من نتيجته هو المرشح الثالث آفي ديختر، الذي حصل في انتخابات رئاسة «كاديما» التي جرت قبل ثلاث سنوات ونصف السنة على ٧٪، وحتى هذه النسبة سيكون عليه إبداء جهد كبير للثبات عليها.

لكن تبقى هذه انتخابات هامة ستساهم في حسم مصير حزب «كاديما» كحزب المعارضة الأول، وكما أن النتائج ليست واضحة، فكذا أيضا من الصعب معرفة مصير الحزب، فاستطلاعات الرأي تنبأت في الأشهر الأخيرة بفقدانه نسبة هائلة من مقاعده، ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من أصل ٢٨ مقعدا، ولكن تلك الاستطلاعات تبقى بعيدة نوعا ما عن الواقع، كونها كانت تجري مباشرة بعد حدث حزبي، مثل الانتخابات لرئاسة «العمل»، ثم «الليكود»، وبعد أن أعلن الصحافي التلفزيوني يائير لبيد خوضه السياسة، ولهذا فإن استطلاعات الرأي تبدأ في الاستقرار بعد الانتهاء من الانتخابات الداخلية لحزب «كاديما».

على الرغم من ذلك، هناك سلسلة من النقاط التي تبرز للرأي العام في إسرائيل أن لا يتجه أكثر نحو «كاديما»، واحتمالات ضعفه انتخابيا تبقى واردة، وعلى رأس هذه النقاط أن كتلة الحزب لم تظهر كقوة تتميز عن حزب «الليكود» الحاكم، على الصعيدين السياسي والاقتصادي بالقدر الكافي، والكثير من نواب الحزب كانوا ينافسون أحزاب اليمين المتشدد في مواقفه، وفي المبادرات للقوانين العنصرية، وقد برّ جميع نواب «كاديما» في القوانين العنصرية والمناهضة للديمقراطية وحقوق الإنسان، كل من يسرائيل حسون، وهو نائب رئيس سابق لجهاز الأمن العام «الشاباك»، ورونيت تيروش ويوليا بيركوفيتش، والكثير من نواب «كاديما» وقعوا دعما لقوانين في غاية من العنصرية.

لكن في الأشهر الأخيرة ثارت ضجة، حينما بادر آفي ديختر ذاته إلى مشروع عنصري واسع، يلغي مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، وفيه الكثير من البنود التي فيها اعتداء على مكانة المواطنين العرب، تحت غطاء يهودية الدولة، وفقط بعد ضجة إعلامية ساعدت رئيسة الحزب تسيبي ليفني في ممارسة الضغوط، جمّد ديختر تشريع القانون.

«كاديما» ربح رهانات ويواجه أخرى

مع تشكيل حزب «كاديما» في خريف العام ٢٠٠٥، كثرت الرهانات حول مستقبله بعيد المدى، خاصة بعد أن سقط مؤسسه أريئيل شارون على فراش المرض بعد ٤٢ يوما من تأسيسه، وهو لا يزال غارقا في الغيبوبة منذ نحو ست سنوات وثلاثة أشهر، إلا أن الحزب ربح الرهان الأول وحقق فوزا كبيرا في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٦، وقاد حكومة لم تصمد أكثر من ثلاث سنوات.

وقد سهّل فوزه البرلماني في اجتياز رهان آخر، وهو انتخابات المجالس البلدية والقروية، في خريف العام ٢٠٠٨، ويومها حقق فوزا معينا، ساهم في تثبيت حضوره في المشهد السياسي، ثم خاض انتخابات العام ٢٠٠٩ البرلمانية، وفاز بالمرتبة الأولى من بين الكتل البرلمانية.

لكن على الرغم من كل هذا، فإن «كاديما» ما زال حزب الكتلة البرلمانية، بمعنى أن هيئاته الحزبية، وخاصة المجلس المركزي، كما في الأحزاب الكبرى الأخرى، ليست ملموسة وهو غائب عن المشهد الحزبي، وهذا ما يبقي بعض علامات السؤال حول مأسسته كحزب ليضمن بقاءه مدة أكبر على الساحة السياسية.

وفي ظل غياب مؤسسات حزب وكوادر ظاهرة ميدانيا، يبقى الانطباع السائد هو أن التصويت له هو عبارة عن تصويت للحزب «البديل» لحزب الليكود الحاكم، وهذا الانطباع يجعله واقعًا تحت طائلة التهديد بفقدان الكثير من قوته في أي أجواء يظهر فيها بديل أقوى.

وبالفعل فإن «كاديما» يواجه تهديدا محدودا، نوعا ما، من حزب «العمل» الذي كما يبدو بدأ ينتقل إلى مرحلة استقرار ما في مؤسساته، رغم أن ضعف هذا الحزب حاليا لا يشجع الكثير من «مقاولي» الأصوات، أو من أصحاب «الأصوات العائمة»، المتقلبة، على الإسراع للتصويت له.

والساحة السياسية، وبشكل خاص وسائل الإعلام، تنشغل في هذه الأيام بالصحافي يائير لبيد، الذي يجري الحديث عنه منذ أكثر من عام بأنه ينوي خوض السياسة. ولبيد هو نجم إعلامي، ونجل صحافي راحل، تومي لبيد، الذي خاض السياسة لفترة قصيرة جدا، وفي أول استطلاعات للرأي ظهرت بعد إعلانه خوضه السياسة بشكل نهائي، «تبين» أنه سيحصل على ما بين ٨ إلى ١٢ مقعدا، ولكن هذه معطيات ليست واقعية، تأتي تحت تأثير الضجة الإعلامية، ولكن حتى لو خاض لبيد الانتخابات بشكل مستقل، واجتاز نسبة الحسم، فإنه سيقتطع الكثير من الأصوات من حزب «كاديما».

بمعنى آخر، أن «كاديما» مهدد في الانتخابات القادمة من ثلاث جهات: «العمل» ويائير لبيد، وأيضا من مقاولي أصوات راهنوا في الانتخابات السابقة على بقاء «كاديما» في الحكم، ولن يراهنوا في الانتخابات القادمة عليه.

أما التهديد الرابع، فهو استمرار وحدة الحزب، لأن كل الاحتمالات واردة في جميع النتائج المفترضة، ففي حال فازت ليفني، فإن موفاز تعهد مسبقا بالبقاء في الحزب، ولكن آفي ديختر مرشح للخروج منه، لكن في حال فاز موفاز، فإن بقاء ليفني في الحزب أو في الحياة السياسية ليس واضحا، ولكن هذا أمر يبقى سابقا لأوانه، خاصة وأن الانتخابات ستجري بعد أيام، وكما يبدو فإنها ستحسم من الجولة الأولى، استنادا إلى دستور الحزب الذي يقر بفوز من حصل على أكثر من ٤٠٪ في حال وجود أكثر من متنافسين اثنين.

وفي ما يلي نبذة عن المرشحين الثلاثة لرئاسة «كاديما».

تسيبي ليفني

من مواليد ١٩٥٨/٧/٨ في مدينة تل أبيب.

حاصلة على اللقب الأول في الحقوق، وبعد تخرجها في العام ١٩٨٠ عملت لمدة أربع سنوات في جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية، «الموساد». وفي تقرير صحافي سابق في إحدى الصحف الإسرائيلية قال مسؤول كبير سابق في الموساد، «إن الجهاز أسف» لاستقالة ليفني من الموساد، لأن هناك من كان يتوقع لها مستقبلا ناجحا.

ظهرت ليفني على الساحة السياسية حينما رشحها زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو في العام ١٩٩٩ لتكون في الأماكن المضمونة في قائمة الحزب للانتخابات البرلمانية، باعتبار أنها من الوجوه الشابة التي استحضرها الحزب ليمنع سقوط وشيك له، تم بالفعل في انتخابات ربيع ذلك العام، إلا أن ليفني نجحت في الحصول على مقعد برلماني من أصل ١٩ مقعدا لليكود.

وفي تلك الدورة الأولى، وعلى الرغم من حالة الإحباط التي دبت بالليكود بعد هزيمته النكراء، نجحت ليفني في أن تكون في الصف الأمامي للمعارضة لحكومة إيهود باراك، ونجحت في تسليط الأضواء الإعلامية عليها طيلة تلك الدورة.

في منتصف الدورة البرلمانية الأولى لليفني، في شتاء العام ٢٠٠١، أطاح زعيم الليكود الجديد (في حينه) أريئيل شارون برئيس الحكومة إيهود باراك، في الانتخابات الوحيدة في إسرائيل التي جرت لمنصب رئيس حكومة، وشكل حكومة بديلة، وعلى الرغم من الازدحام بعدد الشخصيات التاريخية في الليكود، إلا أن شارون أسند «للشابة» ليفني منصب وزير من دون حقيبة، ثم برزت كشخصية مقربة من شارون.

وبعد انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، حصلت ليفني على حقيبة التعاون الإقليمي، ولكن خلال تقلبات حكومة شارون الثانية تنقلت ليفني في عدة حقائب، أبرزها حقيبة العدل، ولكن وزنها في الحكومة برز جدا على ضوء حالة الانقسام التي نشأت مع الجدل حول خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، إذ كانت من مؤيدي الخطة ومدافعة عنها.

وبعد انقسام مجموعة شارون عن الليكود، وتشكيل حزب «كاديما»، وما تبع هذه الخطوة بعدة أيام، بسقوط أريئيل شارون على فراش المرض لأول مرة، ظهرت ليفني كمنافسة لأولمرت على منزلة الشخصية الثانية بعد شارون، وقيل حينها في وسائل الإعلام إن شارون حسم الأمر، وجعل أولمرت ثانيا وليفني ثالثة.

وبعد سقوط شارون كليا على فراش المرض في مطلع العام ٢٠٠٦، أصبحت ليفني الشخصية الثانية في الحزب، وعلى مر عامين ونصف العام، وأمام العواصف المتعددة التي ضربت بحكومة أولمرت، برزت كشخصية من الصف الأول تنافس على المكانة الأولى بين الجمهور.

وعلى مر الدورة البرلمانية الحالية، كزعيمة معارضة، أظهرت ليفني ضعفا بالاستمرار في تماسك الكتلة البرلمانية، لتلتف من حولها، لكنها إلى حد ما نجحت في اسكات المعارضة، ومنع حالات انشقاق، كانت تتوقعها الحلبة السياسية في الأشهر الاولى بعد انتخابات ٢٠٠٩.

شاؤول موفاز

من مواليد العام ١٩٤٨ في إيران وهاجر إلى إسرائيل في العام ١٩٥٧.

طيلة حياته كان موفاز عسكريا لينهي خدمته العسكرية في منتصف العام ٢٠٠٢، رئيسا لأركان الجيش الإسرائيلي، بعد أن أمضى أربع سنوات في هذا المنصب، وقبل هذا بعام كان نائبا لرئيس الأركان.

لكن مواقفه اليمينية المتشددة برزت في وسائل الإعلام منذ أن وصل إلى قمة قيادة الجيش، ولمّحت أوساط إعلامية وسياسية في حينه إلى أن رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو عمل على ترقية موفاز إلى منصب نائب رئيس أركان ومن ثم رئيسا للأركان نتيجة لهذه المواقف.

ما كاد موفاز يخلع بزته العسكرية في منتصف العام ٢٠٠٢، حتى تولى بعد بضعة أشهر منصب وزير الدفاع، في خريف العام ٢٠٠٢، حين كانت حكومة أريئيل شارون الأولى حكومة انتقالية، ثم استمر في هذا المنصب بعد انتخابات مطلع العام ٢٠٠٣، ولكنه لم يترشح لعضوية الكنيست، واستمر في منصبه هذا حتى نهاية الولاية البرلمانية في ربيع العام ٢٠٠٦، حين كان إيهود أولمرت رئيسا لحكومة شارون بعد سقوطه في غيبوبة على فراش المرض.

على المستوى الحزبي انضم موفاز في العام ٢٠٠٣ إلى حزب الليكود، ولكنه كما ذكر لم يرشح نفسه لعضوية الكنيست، وفي الجدل في حكومة شارون حول إخلاء مستوطنات قطاع غزة اتخذ موقفا مؤيدا مع تحفظ ما، وكان شديد التقلب.

لكن تقلبات موفاز برزت عند انشقاق مجموعة شارون عن الليكود، فخلال بضعة أيام كان موفاز قد أعلن رفضه التام لانشقاق المجموعة وهاجمها بشدة، ولكن حينما رأى أن مكانته ليست مضمونة بالشكل الذي يريد في حزب الليكود بزعامة نتنياهو، وعلى ضوء نتائج الاستطلاعات التي توقعت انهيارا لليكود، انتقل موفاز بسرعة إلى حزب «كاديما» الناشئ، وواجه كثيرا من الانتقادات والسخرية، وهذه التنقلات لم تضمن له مقعدا متقدما جدا في الحزب الجديد.

وأصبح موفاز عضو كنيست لأول مرة في العام ٢٠٠٦، ولكنه لم يحظ بحقيبة الدفاع في حكومة إيهود أولمرت، وتولى منصب وزير مواصلات، وهذا أضعف من صورته في الرأي العام كعسكري ورئيس أركان سابق، ولكن قبل أكثر من عام، تولى رئاسة لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، بدلا من النائب تساحي هنغبي، الذي اضطر للاستقالة بسبب محاكمته بتهم فساد.

آفي ديختر

من مواليد ١٢/١٤/ ١٩٥٢ في مدينة عسقلان (أشكلون).

أمضى طيلة حياته في سلك جهاز الأمن العام (الشاباك)، وظهر لأول مرة في وسائل الإعلام مع تسلمه منصب رئيس الجهاز في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠، خلفا لعامي أيالون، واستمر في منصبه هذا خمس سنوات. خلال عمله رئيسا للشاباك أظهر ديختر مواقف سياسية متشددة، وكان واضحا ان وجهته بعد أن ينهي مهامه في الجهاز ستكون الحلبة السياسية، ولم تكن الرهانات صعبة بأنه سيتوجه إلى معسكر اليمين.

وبعد أشهر من انتهاء ولايته في «الشاباك» التي تم تمديدها، انضم ديختر إلى حزب «كاديما» الناشئ حديثا بزعامة أريئيل شارون، في خريف العام ٢٠٠٥، كداعم عسكري للحزب، وتبوأ منصب وزير الأمن الداخلي، القريب جدا من مجال عمله الاستخباراتي، في حكومة إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٦.

طيلة الدورة الحالية أظهر ديختر مواقف متباينة إزاء رئيسة الحزب تسيبي ليفني في كثير من الأحيان، وقلل جدا الظهور في المشهد المعارض لحكومة بنيامين نتنياهو، وقد أوضح نواياه في المؤتمر الصحافي الذي أعلن فيه ترشحه مرّة ثانية لرئاسة «كاديما» قائلاً إنه في حال فوزه سينضم مع حزبه الى حكومة نتنياهو.

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»:

إسرائيل زادت «أراضي الدولة» التي كانت في الضفة قبل الاحتلال بنسبة ١٧٠٪!

* هذه الزيادة مُعدّة لدفع غاية غير قانونية وهي إقامة المستوطنات المحظورة في القوانين الدولية *

بيّن تقرير جديد لمنظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي بشأن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) حول السياسة التي تتبعها إسرائيل للإعلان عن أراضي دولة في الضفة الغربية أنّ مساحات شاسعة من الضفة الغربية صُنفت على أنها أراضي دولة لخدمة المستوطنات رغم أنها كانت في واقع الأمر بملكية فلسطينية خاصة أو جماعيّة. وقد جرى ذلك عبر إعادة تفسير قانون الأراضي في الضفة. وبهذه الطريقة، أعلنت إسرائيل بين الأعوام ١٩٧٩- ٢٠٠٠ قرابة ٩٠٠ ألف دونم على أنها أراضي دولة. والحديث يدور على زيادة بنسبة ١٧٠٪ على أراضي الدولة التي كانت في الضفة قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وجاء في تلخيص هذا التقرير:

منذ صدور قرار المحكمة العليا المسمى «قرار ألون موريه» (١٩٧٩)، والذي حظر الاستيلاء على أراضٍ فلسطينية بملكية خاصية من أجل إقامة «مستوطنات مدنية»، تأسس المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة على استخدام أراضي الدولة. إلا أنّ الأراضي التي سُجلت في السجل العقاري (الطابو) على أنها أراضي دولة قبل الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٦٧، كانت محدودة وبلغت مساحتها ٥٢٧ ألف دونم، أي ما يقرب ٩٪ من مساحة الضفة الغربية، لا تشمل القدس الشرقية. وتركزت غالبية هذه الأراضي في غور الأردن، في حين لم تشتمل «منصة الجبل» (سلسلة الجبال بين القدس والخليل) تقريبًا على أراضي دولة.

في أعقاب قرار الحكم في قضية «ألون موريه» ومن أجل السّماح ببناء المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الغربية، بما في ذلك «منصة الجبل»، أعلنت إسرائيل عن أكثر من ٩٠٠ ألف دونم على أنها أراضي دولة. وقد قامت «بتسيلم» ومؤسّسات حقوق إنسان أخرى، وعلى مرّ السّنين، بانتقاد سياسة إسرائيل في إعلان الأراضي، ذلك نتيجة للشوائب الإجرائية التي أدّت إلى الحيلولة دون تقديم الفلسطينيين اعتراضات فعّالة على هذه العملية، وكذلك نتيجة لكون هذه الإعلانات مُعدّة لدفع غاية غير قانونية وهي إقامة المستوطنات، المحظورة في القوانين الدولية كونها تخلق تغييرًا دائمًا في الأراضي الخاضعة للاحتلال.

ينعكس التجديد الوارد في التقرير الحالي في أنه يتناول سياسة إسرائيل في هذا الشأن، ويفحصها في مرآة قوانين الأراضي المحلية، وعلى رأسها قانون الأراضي العثماني الصادر في العام ١٨٥٨. وفي مركز هذا التقرير تحليل مفصّل لقانون الأراضي وقوانين الأراضي العثمانية والانتدابية والأردنية التي غيّرته وأدخلت عليه التعديلات، ولقرارات الحكم الصادرة في فترة الانتداب. ويؤدّي هذا التحليل إلى الاستنتاج بأنّ سياسة الإعلان الإسرائيلية ليست قانونية كونها قامت بتصنيف أراض على أنها أراضي دولة، رغم أنّ هذه الأراضي تُعتبر وفق القوانين المحلية مُلكا فلسطينيا خاصا.

كانت غالبية عمليات الإعلان التي نفذتها إسرائيل تتعلق بأراضٍ من فئة المَشاع (الميري). ويتعلق هذا المصطلح بغالبية الأراضي الموجودة في قطر ٢ر٥ كم حول المنطقة المبنية في القرية، كما كانت في العام ١٨٥٨، سواءً أكانت مستصلحة أم لا. كما جرت عمليات إعلان على أراضي رعي من فئة «متروكة». ويشير تقرير «تحت غطاء الشرعية» إلى أنّ سياسة إسرائيل تناقض قوانين الأراضي المحلية عبر ثلاثة أبعاد أساسية:

١. جودة الاستصلاح الزراعي التي تمنح حقوق ملكية

تنصّ المادة ٧٨ من قانون الأراضي على أنّ المزارع الذي استصلح أرض «ميري» لفترة عشرة أعوام من دون معارضة من طرف الدولة فإنه يحصل على حقوق ملكية عليها. إلا أنّ القانون لا يُعرّف جودة وطبيعة هذا الاستصلاح الذي يؤدي إلى منح حقوق الملكية على أراضي «الميري». لهذا السؤال إسقاطات هامة كون منطقة «منصّة الجبل» في الضفة الغربية تتميز بأراض صخرية لا يمكن استصلاح سوى قسم صغير منها. وقد قرّرت المحكمة العليا في فترة الانتداب أنّ استصلاح «الجيوب المثمرة» المنتشرة في المناطق الصّخرية التابعة لأراضي «الميري» تمنح المزارع حقوقَ ملكية على القسيمة بأكملها. وقد طُبق هذا الشّرع في الضفة الغربية في سنوات الحكم الأردني أيضًا.

واتبعت إسرائيل في إطار سياسة الإعلان تفسيرًا مختلفًا وضيقًا جدًا، ينصّ على أنّ من يدعي حقوق ملكية على قسيمة صخرية عليه أن يثبت أنه استصلح ما لا يقلّ عن ٥٠٪ من مساحتها الكلية. وإذا كانت مساحة مجمل الجيوب المستصلحة أقلّ من ٥٠٪ فإنه يجري الإعلان عن القسيمة بأكملها على أنها أراضي دولة وسيخسر المزارع جميع حقوقه عليها. وبناءً على هذه الوسيلة، أعلنت إسرائيل أراضيَ على أنها ممتلكات حكومية، رغم أنها أراض فلسطينية بملكية خاصة وفق القوانين المحلية.

٢. مطلب استصلاح الأراضي المتواصل

قرّرت المحكمة العليا في فترة الانتداب أنّ المزارع الذي استصلح أراضي «ميري» خلال عشرة أعوام، إلا أنه توقف عن استصلاحها بعد هذه الفترة، لا يخسر حقوق الملكية التي اكتسبها على قطعة الأرض، حتى لو لم يسجّلها على اسمه في السجل العقاري. وقد عُمل بهذا التفسير في الضفة الغربية في أثناء الحكم الأردنيّ أيضًا.

وتبنّت إسرائيل في إطار سياسة الإعلان تفسيرًا معكوسًا، حيث قالت إنّ الأرض «الميري» التي أستصلحت لعشرة أعوام وأكثر، إلا أنّ استصلاحها توقف في مرحلة معينة من دون تسجيلها في الطابو، تُعدّ ممتلكات حكومية ويمكن الإعلان عنها على أنها أراضي دولة. وبهذه الطريقة أعلنت إسرائيل مناطق واسعة في الضفة الغربية كأراضي دولة، رغم أنّ القوانين المحلية تنصّ على أنها أراض فلسطينية بملكية خاصة.

٣. تجاهل حقوق المجموعات السّكانية على أراضي الرّعي

ينصّ قانون الأراضي على أنّ الأراضي «المتروكة» هي الأراضي العامة التي تنقسم إلى نوعين: أ) أراض تخدم الجمهور بأكمله (الطرقات، مثلا)؛ ب) أراض مُخصصة لصالح مجموعة سكنية عينية مثل أراضي الرعي التي تستخدمها قرية معينة لسنوات طويلة. وقضت المحكمة العليا في فترة الانتداب بأنّ تأسيس وإثبات سكان قرية ما لحقوقهم الجمعية على أرض معينة لا يستوجب سوى أن يثبت سكان هذه القرية استخدامهم لهذه الأرض لسنوات طويلة لغرض الرّعي.

وتجاهلت إسرائيل في عمليات إعلان أراضي الدولة التي بادرت إليها، الحقوقَ الجمعية الخاصة بالمجموعات السّكنية الفلسطينية على أراضي الرّعي. بل على العكس؛ فقد استندت عمليات الإعلان في حالات عديدة على الادعاء بأنّ الأرض لا تُستخدم للاستصلاح الزراعي بل للرعي فقط. وقد أشار استطلاع حكومي جرى العام ١٩٧٦ إلى أنّ ثمة ٣ر٦ مليون دونم من أراضي الرعي في الضفة الغربية، مليونا دونم من بينها غير صالحة للاستصلاح الزراعي (قرابة ٣٥٪ من مساحة الضفة الغربية برمّتها). ولا شكّ في أنّ قسمًا كبيرًا من هذه الأراضي هي أراضٍ «متروكة» مُخصّصة، تتبع لمجموعات سكنية فلسطينية محلية. ولذلك فإنّ إعلان هذه الأراضي على أنها أراضي دولة وتسخيرها للمستوطنات، يناقضان تعليمات القوانين المحلية.

إلى جانب النقاش النظري حول بنود وتعليمات قوانين الأراضي المحلية، فإنّ التقرير يشمل مسحًا مقارنًا أُجري في منطقة رام الله، وهو يفحص حجم ونطاق أراضي الدولة في المناطق التي سُجلت في السجل العقاري في فترة الحكم الأردنيّ، من جهة، ويفحص حجم الأراضي التي أعلنتها إسرائيل كأراضي دولة في المناطق التي لم تُسجل في السجل العقاري من جهة أخرى. ويكشف المسح عن فوارق دراماتيكية بين نسبة المساحة المعرفة كممتلكات حكومية وبين نسبة المناطق المصنفة كأراضي دولة من طرف إسرائيل.

فمثلا، استكملت السلطات الأردنية ترتيبات الأراضي (تسجيل الطابو) في نصف أراضي قرية عين قينية، حيث لم يُسجل في إطار هذه الإجراءات أيّ دونم كممتلكات حكومية. في مقابل ذلك، أعلنت إسرائيل عن قرابة ٣٤٪ من الأراضي في قرية الجانية المجاورة، التي لم يجرِ فيها التسجيل في السجل العقاري، على أنها ممتلكات حكومية وأقامت عليها مستوطنتي «دوليف» و«طلمون». وفي قرية كفر عقب جنوبي رام الله، سُجلت في إطار ترتيبات الأراضي ٣٢٤٠ دونمًا في السجل العقاري، ولم يُعرف كأرض دولة سوى ٢ر٤ دونم منها (١ر٠٪ من المنطقة المسجلة). في مقابل ذلك، عرّفت إسرائيل ١٤١٥ دونمًا (٦٣٪ من المنطقة غير المسجلة) من أراضي كفر عقب (قرابة ٢٢٥٠ دونمًا) كممتلكات حكومية، وذلك في ضمن عمليات الإعلان التي نفذتها إسرائيل. وقد أستخدمت هذه الأراضي لإقامة مستوطنة «كوخاف يعقوب».

هذه المعطيات ومعطيات أخرى مشمولة في التقرير تشير إلى أنّ نتائج عمليات الإعلان التي تقوم بها إسرائيل عن أراضي دولة، تختلف اختلافًا جوهريًا عن نتائج ترتيبات الأراضي التي جرت في الضفة الغربية في فترة الانتداب تحت السّلطة الأردنية. وتُدعّم هذه الحقيقة الاستنتاج بأنّ قسمًا كبيرًا من المساحات التي أُعلنت كأراضي دولة هي ممتلكات فلسطينية خاصة، سُرقت من أصحابها الشرعيين بواسطة مناورات قضائية وعبر انتهاك القوانين المحلية والدولية على السّواء.

المشهد الإسرائيلي مدار

عملية اتخاذ القرارات في إسرائيل والضربة العسكرية المحتملة لإيران!

بقلم: إيال تسور ومردخاي كريمنيتسر (*)

توطئة

انشغلت محافل اتخاذ القرار في إسرائيل طوال العقد الأخير في البحث عن سبل لكبح الخطر الجسيم المترتب على مضي إيران قدما في برنامجها النووي. ويبدو أن جل السجال العام الإسرائيلي ينصب على الإمكانيات العملية لوقف البرنامج النووي الإيراني، وما تشمله من عقوبات اقتصادية وعمليات إحباط سرية إضافة بالطبع إلى شن هجوم جوي واسع النطاق على المنشآت النووية الموزعة في أنحاء مختلفة من إيران!

مع ذلك فإن الانشغال في طرق اتخاذ القرارات بشأن المواجهة العسكرية المحتملة مع إيران بقي محدودًا للغاية، على الرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع.

ولئن كان من غير الممكن إقحام الجمهور بأكمله في بلورة الرد العسكري على التهديد النووي الإيراني، إلا أن هناك بالتأكيد متسعا لمناقشة طريقة اتخاذ القرارات في الحكومة والجيش الإسرائيلي في هذا الصدد.

يسعى هذا المقال إلى إضاءة مواطن القوة والضعف الرئيسة في توزيع الصلاحيات والمسؤولية، تمهيداً لعملية وقائية ممكنة، وتشخيص اتجاهات عامة لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذا المجال، وذلك بصرف النظر عن السؤال المبدئي بشأن ما إذا كان يتعين على إسرائيل القيام بعملية عسكرية كهذه (ضد إيران) أم لا؟.

نقاط القوة

أولا، مما لا شك فيه أن المستوى العسكري يخضع نظريا للمستوى السياسي في كل ما يتعلق بقرار تنفيذ عملية وقائية في إيران، وذلك وفقا لما ينص عليه «قانون أساس: الحكومة» و«قانون أساس: الجيش». وفي حال كانت العملية العسكرية مصنفة كـ «شن حرب»، فإن «قانون أساس الحكومة» لا يدع مجالا للشك بشأن وجوب مصادقة الحكومة. ومع أن القانون ذاته لا يطالب بقرار حكومة حين يتعلق الأمر بخطوة تعتبر بمثابة «عملية عسكرية ليست حربا»، إلا أنه من الواضح أن أي عملية عسكرية كبيرة تحتاج إلى قرار ومصادقة من المستوى السياسي.

ثانيا، تمتلك السلطة التنفيذية (الحكومة) الوسائل والأجهزة اللازمة من أجل اتخاذ قرار منطقي في هذا الشأن؛ إذ أنه باستطاعتها الاستعانة برئيس هيئة الأركان العامة وشعبة الاستخبارات العسكرية وجهاز «الموساد» و«هيئة الأمن القومي» كي تحسم في ما إذا كان يجب ضرب إيران، وكيفية توجيه الضربة وتوقيتها. وبما أن «هيئة الأمن القومي» تتمتع، بموجب القانون الخاص بتشكيلها، بتفويض واسع للعمل كهيئة استشارية للحكومة ورئيسها في «شؤون الخارجية والأمن»، فإن الوزراء لا يحتاجون للاعتماد على مشورة ووجهة نظر الجهات العسكرية والأمنية فقط، والتي تنطلق من منظور أمني ضيق. بمعنى أنه توجد في خدمتهم هيئة هدفها تزويدهم برؤية شمولية ومتعددة الأبعاد للمسائل الأمنية واقتراح بدائل.

ثالثا، وفقا لـ «قانون أساس: الحكومة» فإن السلطة التنفيذية ملزمة بمسؤولية إبلاغ السلطة التشريعية (الكنيست) عن تنفيذ العملية العسكرية (من خلال لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست)، وفي حال كانت العملية بمثابة حرب، فإن على رئيس الحكومة أن يقدم تقريرا لجلسة الكنيست بهيئته الكاملة. كذلك فإن الكنيست مخول، بموجب قانون الأساس ذاته، باستدعاء مسؤولين في السلطة التنفيذية، مثل رئيس الحكومة ووزير الدفاع، للمثول أمامه لتقديم تقرير عن «الاستعدادات» لشن عملية عسكرية مستقبلية، لكن بسبب حساسية المسألة فإنها غالبا ما تبحث في محفل مقلص، مثل إحدى اللجان المتفرعة عن لجنة الخارجية والأمن.

رابعا، يتحمل المستوى العسكري مسؤولية واضحة عن جوانب مهمة في التحضير للعملية وتنفيذها، وفقا لما تنص عليه أوامر القيادة العليا. وبما أن إخراج العملية إلى حيز التنفيذ يتطلب خبرة عسكرية في سلسلة طويلة من المجالات، فإن ثمة منطقا في إلقاء الكثير من المهمات، مثل جمع المعلومات الاستخباراتية وإعداد الخطط القتالية، على عاتق المستوى العسكري المهني.

نقاط الضعف

إلى جانب نقاط القوة المذكورة، تبرز نقاط ضعف في عملية اتخاذ القرارات بشأن القيام بعملية وقائية في دولة معادية مثل إيران.

بداية، ليس هناك وضوح فيما إذا كانت هذه الخطوة تندرج تحت وصف «شن حرب»، بموجب البند ٤٠ (أ) من قانون أساس الحكومة، مما يتطلب من الحكومة عندئذ الإعلان عن شن حرب، أم أن الحديث يدور على «عملية عسكرية» تستهدف حماية أمن الدولة، بموجب البند ٤٠ ب من قانون الأساس؟، ومن هنا تنشأ صعوبة في تحديد الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار بوضع مثل هذه الخطوة (العملية) موضع التنفيذ. هل هو وزير الدفاع، بكونه الوزير المسؤول عن الجيش، بموجب «قانون أساس: الجيش»، أم اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، باعتبارها الجهة المسؤولة من طرف الحكومة عن العمليات العسكرية والأمنية، أم أن الحكومة بأكملها هي الجهة المسؤولة بوصفها السلطة التنفيذية التي يأتمر الجيش بأمرها؟!

يبدو أن مفتاح تصنيف العملية يكمن في تقدير المستوى السياسي لانعكاساتها. فإذا كان متخذو القرارات في المستوى السياسي، وفي مقدمهم رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يعتقدون بناء على معلومات استخباراتية مسنودة وموثوق بها بأن العملية الوقائية سوف تتدحرج إلى حرب شاملة، فإنه يتعين عليهم إحالة الحسم بشأن تنفيذ العملية إلى مائدة الحكومة. وبما أن التقديرات السائدة تشير إلى أن إيران سترد بقوة في حال مهاجمة منشآتها النووية، فإنه سيكون من الصعب على متخذي القرارات الادعاء بأن الخطوة (العملية) العسكرية لا تستوجب مصادقة الحكومة، ذلك لأن من المتوقع أن تؤدي مثل هذه العملية إلى جر إسرائيل للحرب. هذه هي الفرضية الأساس التي ينطلق منها هذا المقال. مع ذلك من الضروري أن تحل مسألة غياب الوضوح حول مسؤولية اتخاذ القرار بشأن الخروج لعمليات عسكرية لا تعتبر حربا، عن طريق سن قانون أو تشريع خاص بمثل هذه الحالة.

هناك مشكلة أخرى تتعلق بطريقة اتخاذ القرارات في الحكومة في موضوع الاستعداد لعملية ممكنة. فحتى تتمكن الحكومة من اتخاذ قرار مسؤول في مسألة جسيمة من هذا القبيل، من الضروري أن تعرض أمامها بشكل منظم ومنهجي، مواقف الجهات المهنية والصورة الشاملة كما تراها «هيئة الأمن القومي»، وأن تجري نقاشا عميقا ومتأنيا للموضوع بمختلف أبعاده، قبل اتخاذ القرار.

مع ذلك فإن الحجم الحالي للحكومة- ٢٩ وزيرًا- ليس مثاليا لإجراء نقاش من هذا النوع. وعليه ثمة منطق في تقليص دائرة متخذي القرارات، مع ملاحظة أن القرار المتعلق بالاستعداد يختلف جوهريا عن قرار شن حرب، فقانون أساس: الحكومة، يتيح للحكومة بكامل هيئتها تفويض لجنة وزارية مقلصة باتخاذ القرار في مثل هذه الحالات. ويشار هنا إلى أن قانون الحكومة (٢٠٠١) كرس قانونيا وجود لجنة وزارية لشؤون الأمن القومي من دون تفصيل لمهماتها. بناء على ذلك باستطاعة الحكومة أن تقرر أنها تستعد للقيام بعملية عسكرية محتملة ضد إيران بواسطة اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي.

مع ذلك من الأفضل أن تحدد مهمات هذه اللجنة الوزارية، ومن ضمن ذلك الاستعداد للحرب أو للقيام بعملية عسكرية، في إطار القانون وليس بموجب قرار حكومي، وهي خطوة من شأنها أن تعزز الوضوح والاستقرار في عملية اتخاذ القرارات داخل الحكومة في مجال الأمن القومي. على الرغم من ذلك، فإن اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي بتركيبتها الحالية، ليست الإطار الأمثل لاتخاذ قرارات أمنية حاسمة، فهذه اللجنة الوزارية تضم حاليا أربعة عشر عضوا بالإضافة إلى خمسة (أعضاء) مراقبين، مما يعني أن أكثر من نصف أعضاء الحكومة يشاركون في اجتماعاتها. ويحدد قانون الحكومة تركيبة أعضاء اللجنة على النحو الآتي: رئيس الحكومة رئيسا للجنة، القائم بأعمال رئيس الحكومة، وزير الدفاع، وزير العدل، وزير الخارجية، وزير الأمن الداخلي ووزير المالية. ويحق لرئيس الحكومة أن يقترح على الحكومة إضافة أعضاء آخرين للجنة، على أن لا يزيد العدد الإجمالي لأعضائها عن نصف عدد أعضاء الحكومة بأكملها. لكن هذا القيد لا يبدو كافيا، خاصة في ضوء حقيقة أن حجم الحكومة غير مقيد. وعليه ينبغي تقليص عدد الوزراء الأعضاء في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، بموجب بند يضاف إلى نص القانون. إضافة إلى ذلك فإن اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بعملية عسكرية ممكنة في إيران عن طريق محفل بديل مثل «طاقم الوزراء الثمانية»، لا ينسجم مع البنية الدستورية في إسرائيل. فقد أكدت المحكمة الإسرائيلية العليا على أن الحكومة غير مخولة، في حالات شاذة، بالعمل بواسطة لجنة وزارية، بل يجب عليها أن تتخذ القرارات بهيئتها الكاملة. من هنا فإن الحسم في مسائل أمنية جسيمة يندرج تحت هذا التحديد، ومن الصعب في هذا السياق تصور وجود مسألة ذات وزن وأهمية أكثر من توجيه ضربة استباقية إلى منشآت إيران النووية.

أما مشكلة التسريبات من جلسات الحكومة أو اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، فيمكن ومن الضروري الحد منها عن طريق إلزام الوزراء باجتياز استجواب أمني، كما يتم مع موظفي الدولة وأفراد أجهزة الأمن الذين يعينون في وظائف ومناصب حساسة، وأن يخضعوا لاستجواب وفحص (بواسطة جهاز كشف الكذب) في حال الاشتباه بحصول تسريب.

هناك مشكلة أخرى وهي صمت القانون في كل ما يتعلق بدور رئيس الحكومة في عملية اتخاذ القرارات في الأمور الأمنية والعسكرية. فعلى الرغم من أن رئيس الحكومة، كرئيس للسلطة التنفيذية، يعتبر فعليا شريكا لوزير الدفاع في اتخاذ القرارات المتعلقة بخطوات عسكرية ذات انعكاسات بعيدة الأثر، ورغم أن قانون الحكومة يحدده كرئيس للجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، إلا أنه لا يوجد نص قانوني يوكل له مهمة أو دورا محددا وثابتا في السياق الإجمالي لسلطة الحكومة على الجيش، وفي السياق المحدد أو الملموس للعمليات العسكرية. ومن هنا فإن درجة مسؤولية رئيس الحكومة تجاه تنفيذ عملية وقائية ضد إيران واتخاذ الاستعدادات للقيام بمثل هذه العملية، ليست واضحة في ظل الوضع الحالي.

هناك مشكلة رابعة تتعلق بضرورة تحديد توزيع الصلاحيات القائم بصورة أكثر وضوحا ودقة، بين المستوى السياسي والمستوى العسكري في عملية اتخاذ القرارات بشأن القيام بعمل عسكري. وعلى سبيل المثال هل تعتبر صلاحية ومسؤولية المستوى السياسي مطلقة أم أن هناك مواضيع ومسائل (من قبيل الجوانب التكتيكية) تخضع لمسؤولية المستوى العسكري وحده؟!

ومع أن من الصعب تعيين حدود واضحة للصلاحيات والمسؤوليات بين المستويين السياسي والعسكري في ضوء الاحتكاك الكبير بينهما في هذه العملية، إلا أنه يمكن زيادة درجة الوضوح مقارنة مع الوضع القائم حاليا.

المشكلة الخامسة تتمثل في عدم وجود ما يلزم جهات في السلطة التنفيذية بتقديم تقرير إلى السلطة التشريعية (الكنيست) عن استعدادات وتحضيرات لعلميات عسكرية واسعة النطاق، مثل عملية وقائية في إيران. وفقا لقانون الكنيست، يتعين على رئيس هيئة الأركان العامة تقديم تقرير للجنة الخارجية والأمن عن نشاطات الجيش لإسرائيلي مرة كل شهرين على الأقل، ومن هنا يمكن القول إن التحضيرات لحرب محتملة تندرج تحت هذا التحديد. غير أن ذلك لا ينسحب على رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس «هيئة الأمن القومي». صحيح أن هؤلاء المسؤولين الثلاثة اعتادوا المثول بين فترة وأخرى أمام هذه اللجنة، غير أن تقديم تقرير من قبلهم عن استعدادات لخطوات عسكرية مهمة، يرجع إلى مبادرة منهم أو ينبع من طلب يتقدم به أعضاء اللجنة. لذلك هناك حاجة للنظر في تكريس واجب المتابعة البرلمانية للاستعداد للحرب أو لعمليات عسكرية مهمة في نص قانوني واضح. كذلك يجب دراسة إمكانية تخويل الكنيست اتخاذ قرار بوقف الحرب أو عملية عسكرية كبيرة.

ثمة مشكلة سادسة تتعلق بالمكانة الفعلية لـ «هيئة الأمن القومي» في عملية اتخاذ القرارات في شؤون الأمن القومي بشكل عام وفي موضوع القيام بعملية عسكرية وقائية ضد إيران بشكل خاص. صحيح أن الهيئة مدعوة للتدخل في عملية اتخاذ القرار سواء في مراحل التخطيط أو في مراحل التنفيذ، ولكن يبدو في اختبار التطبيق أن درجة تدخل وتأثير هذه الهيئة ما زالت محدودة جدًا بحكم التأثير والنفوذ الكبيرين للعناصر السياسية (كوزير الدفاع مثلا) والعناصر العسكرية (مثل رئيس هيئة الأركان العامة ورئيس قسم التخطيط، وبشكل خاص السكرتير العسكري لرئيس الحكومة)، وهذا ما أكده مؤخرا في مقابلات صحافية الرئيس السابق لـ «هيئة الأمن القومي»، عوزي أراد. هذا الوضع يمكن أن يتحسن من خلال دعم واضح من جانب رئيس الحكومة لـ «هيئة الأمن القومي»، بهدف تطبيق القانون الخاص بتشكيل وعمل هذه الهيئة نصا وروحا.

أخيرا من الضروري أن تعالج نقاط الضعف هذه في أسرع وقت، من الناحيتين القانونية والعملية، وذلك في ضوء تقدم المشروع النووي الإيراني، والحاجة المحتملة لكبح الخطر الكامن في استكمال هذا المشروع.

(*) باحثان كبيران في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». هذا المقال نشر قبل عدة أيام في الموقع الإلكتروني التابع للمعهد. ترجمة خاصة.

كتب إسرائيلية جديدة

«الأسطورة والحكمة في اليهودية المعاصرة»

تأليف: أوريئيل طال
إصدار: منشورات «سفريات بوعاليم»

ركز المؤرخ أوريئيل طال (١٩٢٦- ١٩٨٤) على بحث ودراسة تاريخ الأفكار التي رأى فيها أساسا لتحليل العلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع، المواطن والدولة، الدين والسياسة، إسرائيل والشعوب. وقد كانت المجالات الرئيسة لأبحاثه: جذور الشمولية والنازية وتاريخ الفكر اليهودي في العصور الأخيرة.

ويضم هذا الكتاب مجموعة مقالات، رأى بعضها النور للمرة الأولى بعد فترة وجيزة من وفاة المؤلف، وقد أعيد مؤخرا نشرها بطبعة جديدة موسعة تضم خمسة مقالات إضافية للمؤرخ أوريئيل طال.

ومما جاء في تظهير الكتاب الذي صدر حديثا تحت عنوان «الأسطورة والحكمة في اليهودية المعاصرة»:

«إن إحدى الظواهر المثيرة والمصيرية في تاريخ الحركات القومية، والتي صاغت جزءا كبيرا من خريطة العالم، ومن ضمنها أيضا الحركة الصهيونية، تتمثل في التناقض القائم بين القوى الجبارة: بين الأسطورة والحكمة، بين الحلم والواقع، بين العاطفة والعقل.. إن مصير الأمم والدول يتوقف إلى حد كبير على ايجاد التوازن والتكامل المتبادل بين هاتين القوتين- بين الأسطورة والحكمة..».

وجاء في تقديم لهذه الطبعة الثانية كتبه البروفسور آسا كاشير:

«شهدت العهود الأولى للحسيدية بداية تقاليد يهودية حيوية... ثم بدأت في العهود الأولى لليهودية الإصلاحية تقاليد يهودية أخرى، أعقبها ظهور تقاليد مغايرة في العهود الأولى لليهودية المحافظة. وحين يتناول أوريئيل طال الطريق بين التقاليد والحداثة، فإنه يأخذ بهذه الطرق الثلاث، لكنه ينحاز بشكل خاص إلى الطريق الثالثة، لكونها أكثر عمقا، وتدمج بين التقاليد اليهودية والتقاليد الإنسانية».

«يسرائيل غاليلي- سلطة من دون لقب... سيرة حياة»

تأليف: داني هداري
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد»

ولد يسرائيل غاليلي- الذي يشير إليه مؤلف هذا الكتاب كواحد من كبار الزعماء الصهيونيين المؤثرين قبل قيام إسرائيل وبعد قيامها- في بلدة بريلوف في أوكرانيا، وهاجر إلى فلسطين («أرض إسرائيل») مع أسرته وهو طفل في الرابعة من عمره، وقد تعرف في صباه على «طلائعيي الهجرة اليهودية الثالثة» في تل أبيب وكان بالهام وتوجيه منهم أحد مؤسسي حركة «الشبيبة العاملة» وانضم إلى الكيبوتس الأول الذي أقامته هذه الحركة (كيبوتس «نعان») وبقي عضوا في هذا الكيبوتس حتى وفاته.

تولى غاليلي مناصب أمنية وسياسية عديدة، بداية في منظمة «الهاغاناه» التي صار قائدا لها، وفي هذا السياق اعتبر كأحد مهندسي حرب ١٩٤٧- ١٩٤٨، والتي أفضت إلى قيام دولة إسرائيل، وفي تلك الفترة قام رئيس الحكومة دافيد بن غوريون بإقصاء غاليلي عن منصبه، لكنه أصبح زعيما واسع النفوذ في حركة «الكيبوتس الموحد»، ثم في حزبي «أحدوت هعفوداه» و«المعراخ» ولاحقا في حزب «العمل».

وخلال تلك السنوات عمل غاليلي وزيرا في حكومات ليفي أشكول وغولدا مائير وكذلك في الحكومة الأولى التي ترأسها اسحق رابين. ومع أنه لم يتول «حقيبة» وزارية رسمية ومحددة، إلا أنه كان مستشارا مقربا من هؤلاء الزعماء كلهم. وبحكم رؤيته للاستيطان كعامل مركزي في تهويد البلاد والدفاع عن حدودها، أسندت لغاليلي، في عدة حكومات، رئاسة اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان.

وفي أعقاب الأزمة التي اجتاحت المجتمع الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ (حرب «يوم الغفران») والتي اعتبر غاليلي من ضمن الزعامة السياسية المسؤولة عن «التقصير» فيها، اضطر لاعتزال الحياة السياسية، ولم ينجح غاليلي في الانتعاش من الضربة القاسية التي تلقاها عقب تلك الحرب، إلى أن مات متأثرا بمرض عضال وهو في السادسة والسبعين من عمره.

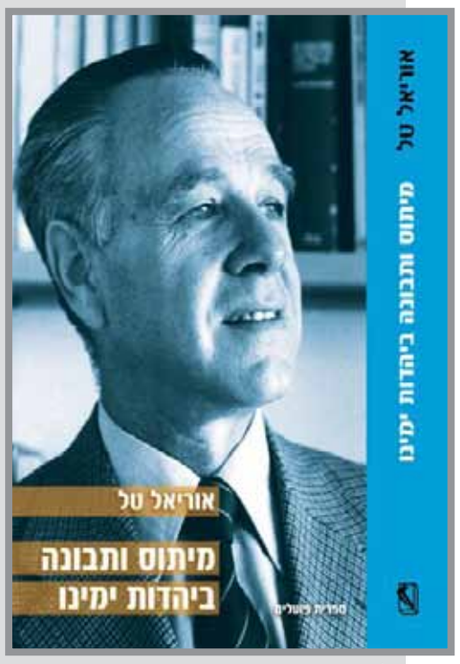

«الأسطورة والحكمة في اليهودية المعاصرة»

«يسرائيل غاليلي- سلطة من دون لقب... سيرة حياة»

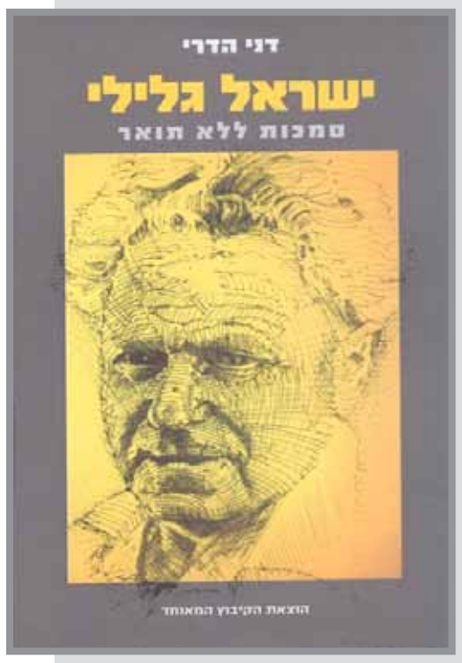

«قريب جدًا من الحافة: قصة الفساد الإسرائيلي»

«قريب جدًا من الحافة: قصة الفساد الإسرائيلي»

تأليف: أساف موتسكين
إصدار: منشورات «هكيبوتس همئوحاد»

يعتقد مؤلف هذا الكتاب أن ظاهرة الفساد السياسي هي ظاهرة أزلية ولا نهائية، لازمت التاريخ البشري منذ البداية من دون الاهتداء إلى علاج لها حتى الآن، ويرى أنه على الرغم من وجود قاسم مشترك عالمي لأعمال الفساد السياسي، إلا ان الفساد السياسي الإسرائيلي له طابع خاص جدًا.

ويستعرض الفصل الأول من هذا الكتاب عمليات الإفساد التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، منذ ما قبل قيام إسرائيل وحتى الآن، ويرسم صورة شاملة لما يصفه بـ «إحدى الآفات السيئة التي تفشت مرارا في صفوف الممسكين بمقاليد الحكم» في إسرائيل.

ويحلل المؤلف في الفصل الثاني نقاط ضعف ونقاط قوة أجهزة الحكم المختلفة، مثل جهاز مراقب الدولة، المستشار القانوني للحكومة، وسائل الاعلام وغيرها، مستعرضا دورها في مكافحة ظاهرة الفساد السياسي.

وفي الفصل الثالث (وهو الأخير في الكتاب) يتفحص المؤلف طرقا عملية لشن «حرب جادة وحقيقية ضد الفساد» ولتعزيز ثقة الجمهور الإسرائيلي بالمنتخبين والمسؤولين.

يعمل المؤلف، أساف موتسكين، الحاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تل أبيب، محاضرا في التربية والمواطنة في كلية «بيت بيرل» وفي المركز المتعدد المجالات في هرتسليا، وكتابه هذا هو ثمرة بحث أجراه طوال عدة أعوام حول جذور الفساد في إسرائيل وسماته.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»